الأخبار
al-akhbar

الجمعة 14 آب 2026
العدد 5850 السنة الحادية والعشرون
Vendredi 14 Août 2026 no 5850 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

14 مرآة الغرب

بيار بورديو في مواجهة ماركس: من أين تأتي المقاومة؟

ماذا تكشف الوثائق عن شراكة الصحناوي مع إسرائيل؟ 4

العملاء الفارّون إلى إسرائيل لا يزالون مطلوبين للقضاء 3

تداعيات خطيرة لقانون العفو على الجيش 2

ما بعد الـ60 يومًا
إيران متأهّبة: فلْتأتِ أميركا برّاً

8 - 9

(أ ف ب)

المشهد السياسي

ماهي تداعيات العفو العام على الجيش؟

(هيثم الموسوي)

لم يعد الخلاف الذي انفجر بين رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الدفاع ميشال منسّى في الجلسة التشريعية الأخيرة مجرّد إشكال عابر حول إدارة الكلام داخل مجلس النواب. فالتداعيات التي تلت الجلسة، من البيان غير المسبوق لوزير الدفاع، إلى غيابه عن جلسة مجلس الوزراء، وصولاً إلى اجتماعه بقائد الجيش العماد رودولف هيكل، أظهرت أن المسألة تجاوزت حدود التباين الشخصي لتلامس موقع وزير الدفاع وصلاحياته وطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية.

وبدا من مجمل التطورات أن منسّى اختار تحويل ما جرى في البرلمان من واقعة إجرائية إلى قضية سياسية تتصل بحق المؤسسة العسكرية في أن يكون صوتها مسموعاً عندما تُناقش ملفات تمسّ العسكريين وشهداء الجيش، ولا سيما قانون العفو العام. وقالت مصادر مطّلعة إن منسّى اكتشف خلال الساعات الـ 24 الماضية أنه كان ضحية توافق رئاسي وسياسي كبير حول قانون العفو، وقد أبلغ متصلين به، أنه لا يعتقد بوجود مشكلة شخصية تدفعه إلى الخروج من الحكومة أو الاستقالة، لكنه لم يكن يقدر على تجاوز ما حصل والمشاركة في جلسة الحكومة كأنّ شيئاً لم يكن، وسط إشارات إلى أنه ينتظر وساطة أو دوراً خاصاً من قبل الرئيس عون لمعالجة المشكلة مع الرئيس سلام.

> **اكتشف وزير الدفاع أنه ضحية خدعة ناجمة عن توافق كبير على قانون العفو دون الأخذ في الاعتبار ملاحظات الجيش... لكنه لن يستقيل**

وقال منسّى إن رئيس الحكومة كان على علم بأنه سيتحدّث في الجلسة العامة عارضاً لوجهة نظر المؤسسة العسكرية. لكنه فوجئ بأن سلام ومعه آخرون من الوزراء والنواب أرادوا الانتهاء من القانون من دون نقاش، وأن السجالات التي حصلت مع سلام، اظهرت أن الأخير يريد إنهاء الأمر دون أي سجال، وأنه كان تعرّض لضغوط من دول عربية لأجل إقفال الملف. ولفتت المصادر إلى أن سلام كان فاجأ وزير الدفاع عندما أبلغه بأن التحريض ضد القانون من زاوية الدفاع عن حقوق العسكريين، سوف يظهر وكأنه يعطل القانون الذي يهمّ الطائفة السنّية، علماً أن وزير الدفاع كان قد حضّر في مطالعته معطيات حول ما جرى، وأنه يوجد نحو 450 عنصراً من المؤسسة العسكرية قُتلوا على أيدي من يشملهم القانون، وأن بين هؤلاء 250 عائلة من الطائفة السنية. وبالتالي فإن الأمر لا يهدف إلى التحريض على جهة بعينها، بل هو إشعار بمخاطر السير بقانون سوف ينعكس أيضاً على قدرات ومعنويات وهيبة الجيش.

وفي السياق، لفتت المصادر إلى أن التواصل الذي جرى من قبل رئاسة المجلس النيابي مع قائد الجيش لم يكن ليؤثّر على قرار وزير الدفاع، لأن ما كان الأخير ينوي قوله لم يكن مُتفقاً عليه مع الجيش كما أوحى البعض، وأن الجيش سبق له أن عبّر عن موقفه وملاحظاته في أكثر من جلسة نيابية كما أبلغ ملاحظاته إلى الجهات المعنية في الحكومة. وبحسب المصادر فإن القلق عند قيادة الجيش لا يتعلق فقط بمعنويات العسكريين وعائلات الشهداء منهم، بل في أن العفو عن قتلة العسكريين، سوف يؤدّي إلى مضاعفات خطيرة قد تظهر نتائجها في وقت لاحق، خصوصاً عندما يُطلب إلى الجيش القيام بعمليات ضد مجموعات إرهابية، حيث سيتصرف العسكريون بحذر شديد نتيجة اعتقادهم بأن هؤلاء سوف يتم إطلاق سراحهم لاحقاً بحجة سياسية أو طائفية.

المصادر إن الجانب الأميركي الذي لم يتدخّل في الملف، كان على علم بأن دولاً عربية تتقدّمها السعودية تهتم بإقفال هذا الملف، وأن الجانب القطري لعب دوراً في الملف من زاوية أن العفو عن الإسلاميين أو الأفراد الذين أوقفوا بحكم أو شبهة قتل العسكريين، إنما يجب التعامل معهم على أساس أن ما فعلوه كان جزءاً من الحرب التي قامت في سوريا، وأن توقيفهم تمّ على أساس سياسي وبالتالي صار من الضروري إقفال هذا الملف.

وأضافت المصادر أن أخطر ما في الأمر، لا يتعلق فقط بالعناصر الإرهابيين، بل أيضاً بالمجرمين الذين يقومون بأعمال التجسّس والتخريب في البلاد من جهة، وبالمتورّطين في صناعة وتجارة المخدّرات، علماً أن الجيش سوف يجد نفسه مُكبّلاً في أي عمل وقائي ضد مجموعات يخشى أن تُقدم على أعمال إرهابية على خلفية سياسية. وبحسب المصادر فإن على من وقف خلف القانون التنبّه إلى أنه عندما يتم إصدار العفو عن من أطلق النار على العسكريين، ولا سيما الإرهابيين منهم، لا يحقّ له مطالبة الجيش بمواجهة عناصر المقاومة في الجنوب. وأبدت المصادر خشيتها من تداعيات أكثر خطورة، في حال قرّر أفراد العائلات التي قُتل أفرادها العمل من أجل الانتقام من القتلة بعد إطلاق سراحهم.

وكان منسّى قد أصدر بياناً شديد اللهجة، بدأه بالاعتذار من أهالي شهداء الجيش، ناقلاً المواجهة من مستوى الخلاف بين مسؤولين إلى مستوى أكثر حساسية، يتعلق بالمسؤولية المعنوية للدولة تجاه العسكريين الذين سقطوا في سبيلها. والأهم أن البيان لم يتوقّف عند الاعتذار، بل انتقل إلى اتهام سياسي واضح حين تحدّث عن تضافر أصوات على صوت الجيش، وعن محاولات إسكات المؤسسة التي حملت أعباء الدولة ودافعت عنها. ولم يبقَ الخلاف في مجلس النواب. فقد غاب منسّي عن جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها سلام، في خطوة أعطت الخلاف طابعاً مؤسساتياً واضحاً. صحيح أن سلام حاول تخفيف وقع الغياب، مؤكداً أن منسّي «صديق» يكنّ له الاحترام، وأن غيابه لن يطول، وقد يوفّر قرار تعليق جلسات مجلس الوزراء لمدة أسبوعين، مساحة زمنية للوساطات واحتواء الأزمة.

غير أن التطور الأكثر دلالة جاء من البيرزة، بعد اللقاء بين منسّي، وقائد الجيش بحضور وفد من أعضاء المجلس العسكري وكبار الضباط. ولم يكتفِ هيكل بالشكر، بل قال لمنسّي: «لم ولن تخذل عائلات الشهداء أبداً، رفعت لنا رأسنا ورفعت رأس الجيش».

وفي ظل هذا المناخ، اكتسب الاجتماع بين رئيس الجمهورية جوزاف عون ورئيس الحكومة نواف سلام أهمية خاصة، ولا سيما أن الخلاف خرج من مجلس النواب إلى مجلس الوزراء ووصل إلى المؤسسة العسكرية. ومناقشة هذا الملف بين عون وسلام قد يكون هدفها هو منع تحوّل الأزمة إلى قطيعة داخل الحكومة. فيما علمت «الأخبار» أن أهالي شهداء الجيش يحضّرون لتحرك بهدف الضغط على رئيس الجمهورية لعدم توقيع القانون.

(الأخبار)

الحكومة أقرّت الرسم البيئي: رفع مقنّع لـ«TVA»

أقرّ مجلس الوزراء أمس مرسوم الرسوم البيئية على المنتجات والسلع التي تتحول كلياً أو جزئياً إلى نفايات بعد استعمالها. وبموجبه، سيُضاف رسم يراوح بين 1% و3% على أسعار عدد من السلع والخدمات، هو أشبه برفع مُقنّع للضريبة على القيمة المضافة «TVA»، تحت مبدأ «الملوّث يدفع».

وتروج الحكومة لقرارها الذي أعدته وزارة المالية على أنه منصف، ولا سيما بعد أخذها بملاحظات الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية وغرفة الصناعة والتجارة، التي استثنت بموجبها عدداً كبيراً من السلع والمنتجات.

غير أن الحكومة تتذاكى عملياً على اللبنانيين، عبر إيهامهم أنها بسبب الظروف الاقتصادية وتداعيات الحرب، أسقطت الرسوم عن الكثير من السلع، فيما هي في القرار عينه فرضت على بقية السلع رسماً تبلغ نسبته 10 أضعاف النسبة المنصوص عليها في جدول مرفق بقانون «إدارة النفايات الصلبة». إذ اعتمدت الحكومة في مرسومها نسبة تراوح بين 1% و3%، بينما الجدول الذي يُعتبر جزءاً من النص التشريعي حدد نسب الرسوم بين 0,1% و0,3%. وهو ما يعني أن الحكومة ارتكبت مخالفة عبر السماح لنفسها بتعديل نسب محددة بنص تشريعي.

وخلال عرض المرسوم الذي أقرّ في وقت سابق وجرى تعليقه، شنّ وزيرا الاقتصاد والصناعة ووزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، عامر البساط وجو عيسى الخوري وكمال شحادة، هجوماً على وزيري المالية ياسين جابر والبيئة تمارة الزين.

وفي التفاصيل، طلب جابر إضافة كلمة «مترتبة» بعد «مستحقات الرسوم البلدي المستقل» ليتمكن من دفعها له، علماً أنها تبلغ 560 مليون دولار، وهي لم تكن واردة خطأ. ولأن التعديل لغوي، تم عرض المرسوم من خارج جدول الأعمال، فاستنفر الخوري خصوصاً في وجه الزين، موجهاً اتهامات بالفساد لوزارتها، ومعارضاً تمرير التعديل، بينما تولى جابر والزين لمدة ربع ساعة الشرح للوزراء المعترضين أن التعديل هو لغوي فقط.

(الأخبار)

تقرير

هل بات باب عودة الفارّين إلى إسرائيل مفتوحاً؟

راجانا حمية

أثار تضمين قانون العفو العام قضية الفارّين إلى إسرائيل جدلاً واسعاً، خصوصاً بعدما أوحى نواب في حزب «القوات اللبنانية» بأن عودة هؤلاء باتت مسألة وقت لا أكثر، في محاولة لاستثمار الأمر شعبياً.

لكنّ الواقع أن العفو العام الصادر أول من أمس لم يمنح صكّ غفران لهؤلاء، إذ كان واضحاً في ربطه قضيتهم بالقانون 194، الصادر في عام 2011، وغير المُطبَّق بسبب عدم صدور مراسيمه التطبيقية.

يأتي ذلك بعدما أفضت النقاشات السابقة في اللجان النيابية المشتركة إلى التوافق على فصل قضية هؤلاء عن أي عفو عام. فانتفت أي علاقة مباشرة لهم بالقانون الصادر، باستثناء جزئية في البند الرابع من المادة الثانية تسمح باستفادة بعض الفارّين إلى إسرائيل، لكن ليس تلقائياً، نتيجة عقدة قانونية، هي حيازتهم الجنسية الإسرائيلية.

وبالعودة إلى القانون 194، ثمّة فصل بين فئتين من الفارّين، الأولى تضم «المواطنين اللبنانيين من ميليشيا جيش لبنان الجنوبي»، المُجبرين كي يعودوا إلى لبنان، على «الخضوع للمحاكمة العادلة وفقاً لأحكام القوانين اللبنانية المرعية (...) وبحيث يُلقى القبض عليهم عند نقطة العبور من الأراضي المحتلة، ويُسلّمون إلى وحدات الجيش اللبناني». وهؤلاء، ليسوا مشمولين حكماً بالعفو العام، خصوصاً أن جرائمهم تدخل ضمن قائمة الجرائم المُستثناة، وهي الخيانة والتجسّس والجرائم المتعلّقة بالصلات غير المشروعة بالعدو الإسرائيلي. أمّا الفئة الثانية، فهي «اللبنانيون الآخرون الذين لم ينضووا عسكرياً وأمنياً، بمن فيهم أزواج وزوجات وأولاد الأشخاص ضمن الفئة الأولى»، الذين ربط القانون 194 عودتهم باستصدار «اليات تطبيقية تُحدّد بمراسيم في مجلس الوزراء».

وهؤلاء شملهم الآن قانون العفو العام، إذ تضمّن البند الرابع من المادة الثانية التي تتناول الجرائم المستثناة «استثناء على الاستثناء»، بحسب المحامي ملحم خلف، ما أتاح لهم «الإستفادة حكماً من قانون العفو العام الحالي».

غير أن ذلك لا يعني عودتهم بشكل تلقائي، يوضح خلف. فجلّ الفارين

> **القانون 194 ميّز بين المتورطين في أعمال عسكرية وأمنية من جهة وغير المتورّطين وضمناً عائلات الفئة الأولى من جهة أخرى**

إلى الأراضي المحتلة يحملون الجنسية الإسرائيلية، الأمر الذي يتعارض مع القانون اللبناني. واستفادة هؤلاء من العفو العام تستوجب تنازلهم عن الجنسية الإسرائيلية، كما أكّدت النائبة بولا يعقوبيان.

وإبقاؤهم عليها يُسقط الاستثناء الوارد في البند الرابع من المادة الثانية من قانون العفو العام، بما يجعلها مُجرّد حبر على ورق.

ولتأكيد ذلك، يشير خلف وتجمّع المحامين الناشطين في مجال مقاطعة إسرائيل، إلى المادتين الأولى والسابعة من قانون مقاطعة إسرائيل، إذ تنص المادة الأولى على حظر «عقد أي اتفاق أو تعامل مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها أو يعملون لحسابها»، فيما تعاقب المادة السابعة المخالفين بـ«الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث إلى عشر سنوات».

وكذلك، ينص قانون العقوبات في مادتيه 278 و285، على معاقبة أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بـ«أي اتصال أو تواصل غير مُبرّر مع العدو أو جهاته (...) أو إبرام أي صفقة أو محاولة القيام بذلك مع رعايا العدو أو المقيمين في أراضيه». هكذا، يصبح جلياً أن من روّجوا لإذعاء أن الفارّين إلى إسرائيل بات بإمكانهم العودة إلى لبنان بعد إقرار العفو العام، إمّا أنهم يبيعون وهماً لجمهورهم، وإمّا أنهم لم يقرأوا القانون جيداً.

تقرير

متعاقدو «اللبنانية» إلى الإضراب المفتوح

فاتن الحاج

يتجه الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية إلى عقد جمعية عمومية لبحث إعلان الإضراب المفتوح اعتباراً من 1 أيلول المقبل، متمالين أن تشهد جلسة مجلس الوزراء المفترض انعقادها في الثالث من الشهر نفسه، إقرار مرسوم تفريغهم. كما يستعدون لتنظيم اعتصام متزامن أمام السراي الحكومي.

يأتي هذا التصعيد بعد أربعة اعتصامات، نجح فيها هؤلاء في إعادة ملف تفريغهم إلى دائرة اهتمام الحكومة والوسائل الإعلامية.

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ في شباط 2026 القرار الرقم 17 المتصل بملف تفرّغ الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية، إلا أنه بقي معلقاً حتى اليوم من دون تنفيذ.

أمس، اعتصم هؤلاء أمام السراي الحكومي بالتزامن مع جلسة مجلس الوزراء. والتقى وفد منهم أحد مستشاري رئيس الحكومة، الذي أبلغهم أن العائق المالي لا يزال قائماً، وأنه سيعود إلى المستشارة المسؤولة عن الملف، فرح الخطيب، تمهيداً لرفع مطالبهم إلى رئيس الحكومة نواف سلام.

وكانت وزارة التربية قد أكدت قبل أيام أن ملفهم لم يعد في عهدتها. وأوضحت الوزير ريما كرامي، في بيان، أن فريقها استكمل الجوانب القانونية والإدارية والمالية، وأودع الملف لدى رئيس الحكومة، الذي يعود إليه تحديد توقيت إدراجه على جدول أعمال مجلس الوزراء.

أما رئيس الجامعة اللبنانية بسام بدران، فأكد أيضاً أن مجلس الجامعة، بصيغته الحالية المؤلفة من رئيس الجامعة ووزيرة التربية، أنجز المطلوب منه، مشيراً إلى أن «الكرة باتت في ملعب الحكومة».

تُقدّر كلفة التفرغ الذي سيتم تدريجياً على أربع سنوات، بنحو 4 إلى 5 ملايين دولار في السنة الأولى، قبل ارتفاعها إلى نحو 15 مليون دولار في السنة الثانية، ومن ثم إلى نحو 30 مليون دولار في السنة الثالثة.

وبينما يرى الأساتذة أن هذه الكلفة، قياساً بحجم الملف وأهمية استقرار الجامعة، لا تبرر استمرار تأجيله، يتساءلون كيف أقرت زيادات لرواتب الذواب وأعضاء الهيئات الناظمة في قطاعات حيوية، فيما لا يزال ملف الجامعة ينتظر.

كما تُطرح أيضاً أسئلة عمّا إذا كان غياب التوازن الطائفي هو السبب في تأخير التفريغ، ربطاً بأن نسبة الأساتذة المسيحيين لا تتجاوز نحو 35%.

يشار إلى أن ملف التفرّغ يضم، بحسب لجنة الأساتذة، أكثر من 1700 أستاذ متعاقد بالساعة يدرّسون أكثر من 63 ألف طالب. ويعمل هؤلاء منذ سنوات من دون استقرار وظيفي أو ضمانات وتقديمات مرتبطة بالتفرّغ، رغم استمرارهم في التدريس وتحمل مسؤولياتهم التعليمية.

وخلال الاعتصام، قالت الدكتورة أمان شبيب قلاوون إن الأساتذة لا يطالبون بامتياز أو استثناء، بل بتنفيذ حق طال انتظاره. ودعت باسم الأساتذة رئيس الحكومة إلى وضع الملف على جدول أعمال مجلس الوزراء وإقراره. وشددت على أن الأساتذة لا يريدون الإضراب أو تعطيل الجامعة، ولا يريدون أن يدفع الطلاب ثمن الخلافات، لكنهم «لا يستطيعون أن يبقوا إلى ما لا نهاية في موقع الانتظار».

يذكر أن وزير الإعلام بول مرقص أفاد بأن ملف التفرغ لم يبحث في جلسة الأمس بسبب غياب وزيرة التربية الموجودة خارج البلاد.

> **أكثر من 1700 أستاذ متعاقد بالساعة من المقرر تفريغهم تدريجياً على أربع سنوات**

تقرير

هل يعود نتنياهو للحرب كجزء من حملته الانتخابية؟

خلال الساعات الـ48 الماضية، تسرّبت معلومات كثيرة تبيّن أن مصدرها تل أبيب، تركّز على أن جيش الاحتلال لديه استراتيجية في لبنان لا تأخذ في الاعتبار كل مناخ التفاوض الجاري مع الرئيس جوزيف عون وفريقه. وعلى الرغم من البيان المنسوب إلى مصادر أميركية حول رفض ما أعلنه وزير حرب العدو يسرائيل كاتس حول نية كيان العدو البقاء في جنوب لبنان، إلا أن جميع الذين زاروا تل أبيب ومنهم وفد القيادة الوسطى في الجيش الأميركي نقلوا أجواء سلبية حيال مستقبل تنفيذ اتفاق الإطار.

وقال مصدر مطّلع لـ«الأخبار»: إن الجنرالات من الجيش الأميركي تحدّثوا صراحة أمام المسؤولين في بيروت عن صعوبة حصول تقدّم نوعي في المسار التفاوضي، وإنهم لا يعتقدون بأن هناك إمكانية لأن تقوم إسرائيل بانسحاب ميداني كبير في المرحلة الفاصلة عن موعد الانتخابات في كيان العدو أواخر تشرين الأول المقبل. لكن المسألة لا يبدو أنها متوقفة عند هذا الحد، إذ إن الجانب الأميركي يمارس الضغوط الكبيرة على لبنان، وخصوصاً على الجيش من أجل القيام بخطوات تعتقد واشنطن بأنها ضرورية من أجل «طمأنة إسرائيل إلى التزام لبنان بعملية نزع سلاح حزب الله».

وبحسب المصدر فإن الجانب الأميركي لم ينف ما يُروّج عن احتمال قيام جيش الاحتلال بعمليات عسكرية خاطفة في جنوب لبنان، وأن يكون الهدف منها الوصول إلى «مواقع حساسة لحزب الله» في إشارة إلى الخط الجبلي الخاص بتلال علي الطاهر شرقي النبطية. وتحدّث المصدر عن أن رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو يسوّق لهذه العملية على أنها «استكمال ضروري لما تمّ تحقيقه في لبنان، وأنها تستهدف مركز القيادة الرئيسي لحزب الله والذي تنطلق منه عمليات كثيرة ضد إسرائيل»، مع تكرار للحديث عن أن «إسرائيل لن تنتظر الجيش اللبناني حتى تضمن أمن المستوطنات الشمالية».

وفي سياق الحديث عن الوضع في الجنوب، أشارت معلومات ميدانية إلى أن جيش الاحتلال يعمل على بناء عدة خطوط دفاع أمامية، وأن القيادات العسكرية للعدو تكرّر الحديث عن «خشية من أن يحاول حزب الله القيام بعمليات هجومية كبيرة، كونه لا يزال يحتفظ بقوة عسكرية كبيرة». وقد نقلت «القناة 15» العبرية عن مصدر إسرائيلي قوله إنه «لا توسّع في المنطقة التجريبية في جنوب لبنان، ونطالب بمواجهة الجيش اللبناني لحزب الله على الأرض».

وعن طبيعة العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وجيش الاحتلال، تحدّثت وسائل إعلام العدو عن وصول سفينة شحن أميركية إلى ميناء حيفا، مُحمّلة بالعتاد العسكري، من بينها جرافات D9، وجيبات هامر، وشاحنات نقل عسكرية، وذلك كجزء من تعزيز الكفاءة والجهوزية العسكرية، تحديداً للقوات البرية.

من جهة ثانية، علمت «الأخبار» أن ما تمّ الترويج له عن اتفاق أولي مع لبنان بشأن جهة القوة الدولية التي يراد لها أن تلعب دور التحقّق من تنفيذ اتفاق الإطار بين سلطة الوصاية والعدو، لا يعدو كونه انعكاساً لمحادثات جارية، ولكن لم يصل إلى اتفاق بعد، وأن بعض المعلومات التي نشرتها وكالة «رويترز» لم تكن دقيقة. وكشفت تقارير متقاطعة عن تباين في الروايات بشأن مصير البحث في تشكيل آلية دولية يُفترض أن تتولى مراقبة تنفيذ الترتيبات الأمنية والتحقّق من أداء الجيش اللبناني، ولا سيما بعد انتهاء مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفل». ففي حين ذكرت «رويترز» أن بريطانيا وإيطاليا وسويسرا وإندونيسيا طُرحت كدول محتملة للمشاركة في هذه الآلية، نسب موقع «واللا» الإسرائيلي إلى «مسؤولين أميركيين وإسرائيليين قولهم إن لبنان وإسرائيل لم يتوصلا حتى الآن إلى اتفاق بشأن الدول التي يمكن أن تشارك فيها، وإن المفاوضات لا تزال مفتوحة». وبذلك، تبدو هذه الدول، وفق المعطيات المتاحة، ضمن الخيارات التي يجري بحثها، لا ضمن قائمة نهائية مُتفق عليها بين الطرفين. ونقل «واللا» عن مصدر إسرائيلي مطلع على المفاوضات أن ما نُشر عن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الجهة التي ستتولى التحقّق «غير دقيق»، مشيراً إلى أن مسألة هوية الجهة التي ستشرف على عمل الجيش اللبناني وتتحقّق من الإجراءات التي ينفّذها داخل المناطق التجريبية لا تزال قيد البحث. وأكّد مسؤول أميركي، وفق الموقع، عدم وجود اتفاق نهائي بشأن الدول التي يمكن أن تنشر قوات أو عناصر في لبنان للمساعدة في عملية التحقّق، موضحاً أن المحادثات لا تزال مستمرة حول هوية المشاركين وطبيعة الدور الذي يمكن أن يؤدّوه.

(الأخبار)

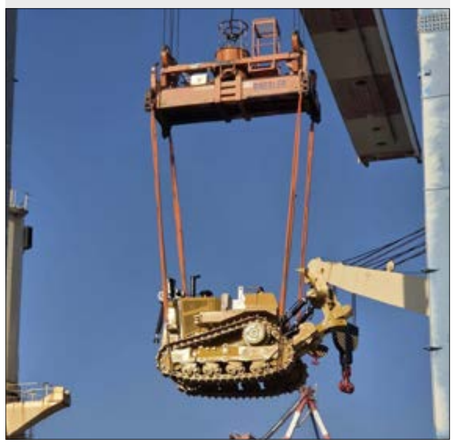

تحقيق

من بيروت إلى واشنطن: ماذا تكشف الوثائق عن شبكة صحناوي وإسرائيل؟

حين ظهرت في تموز 2026 صورة المصرفي أنطون صحناوي جالساً إلى مائدة واحدة مع رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو في واشنطن، بدا المشهد في لبنان كأنّه حدثٌ مفاجئ. لكنّ العودة إلى الأرشيف تكشف أن أهمية الصورة لا تكمن فقط في ما حدث في واشنطن، بل في أنها تعيد فتح مسار أقدم بكثير، يمتدّ إلى أكثر من أربعة عقود، ويبدأ باسم آخر من العائلة نفسها، نبيل صحناوي، والد أنطون.

ففي عام 1983، وفي ذروة محاولة «إسرائيل» تحويل نتائج اجتياحها للبنان إلى ترتيبات سياسية ودبلوماسية أكثر استدامة، ظهر اسم نبيل صحناوي في مراسلات مرتبطة بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وبعد أكثر من أربعين عاماً، يظهر ابنه في شبكة تخدم الهدف ذاته لكنّها تختلف جذرياً في أدواتها ومراكزها

محمد حسن سويدان

لفهم أهمية ما تكشفه الوثائق عن نبيل صحناوي، لا بد أولاً من العودة إلى السياق الإسرائيلي في لبنان بعد اجتياح عام 1982. فإسرائيل لم تكن تسعى فقط إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية وإبعاد التهديد العسكري عن حدودها الشمالية، بل كانت تحاول أيضاً إنتاج واقع سياسي لبناني مختلف تستطيع من خلاله الانتقال من الاحتلال العسكري إلى ترتيبات أمنية وسياسية أكثر ثباتاً.

كان اتفاق 17 أيار 1983 التعبير الأوضح عن هذا الطموح. فقد أنشأ الاتفاق آليات اتصال رسمية بين لبنان و«إسرائيل»، من بينها لجنة اتصال مشتركة، وفتح الباب أمام إقامة مكاتب اتصال بين الطرفين. وتشير دراسات عبرية منشورة اعتمدت على أرشيف «دولة إسرائيل» إلى أن الاتفاق كان جزءاً مركزياً من الرؤية الإسرائيلية لمستقبل العلاقة مع لبنان بعد الحرب.

غير أن بناء علاقة سياسية لا يتحقّق من خلال الحكومات وحدها. في بلد منقسم سياسياً وطائفياً، كانت «إسرائيل» بحاجة أيضاً إلى الوصول إلى مصرفيين ومحامين ورجال أعمال وشخصيات اجتماعية وسياسية قادرة على التحرك خارج القنوات العسكرية الرسمية. وفي هذا السياق بالتحديد يظهر اسم نبيل صحناوي في وثيقتين إسرائيليتين تعودان إلى تموز 1983.

منزل صحناوي: لقاء يتجاوز العشاء الاجتماعي

المذكّرة الأولى مؤرّخة في 8 تموز 1983، وتوثّق زيارة المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى بيروت يومي 6 و7 تموز. ضمن البرنامج، تسجّل الوثيقة إقامة استقبال مسائي في منزل نبيل صحناوي شارك فيه نحو أربعين شخصاً، بينهم ممثّلون إسرائيليون ومصرفيون واقتصاديون ومحامون، وشخصيات تنتمي إلى عائلات مسيحية بارزة. لكن ما يمنح اللقاء أهميته هو ما تقوله الوثيقة عن طبيعة الاتصال. ففوق المذكّرة الإسرائيلية، أبلغ بعض المدعوّين المسؤولين الإسرائيليين أن تلك كانت المرة الأولى التي يتواصلون فيها معهم في بيروت، وعبّروا عن رغبتهم في استمرار هذه الاتصالات وتعميقها. كما قدّم المسؤول الإسرائيلي إحاطة للحاضرين، أعقبتها أسئلة ومناقشات، بما يجعل الاجتماع أقرب إلى مساحة اتصال سياسي واجتماعي منه إلى مناسبة شخصية عابرة.

وتتضمّن الوثائق لائحة جزئية للضيوف يظهر فيها اسما نبيل وموريس صحناوي إلى جانب شخصيات من قطاعات المال والأعمال والقانون. وبذلك، يمكن قراءة منزل صحناوي في تلك الليلة باعتباره منصة أتاحت لمسؤولي الخارجية الإسرائيلية الوصول إلى شريحة من النخبة اللبنانية، بمن في ذلك أشخاص لم تكن تربطهم بالإسرائيليين، وفق الوثيقة نفسها، اتصالات سابقة مباشرة في بيروت. ومن المهم الإشارة إلى أن خطوة صحناوي ليست فريدة في تلك الفترة، فقد كان عدد من الشخصيات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية يتسابق حينها لخدمة الأهداف الإسرائيلية في لبنان.

تكتسب هذه الواقعة دلالة كبرى عند وضعها في سياق المشروع الإسرائيلي آنذاك. ففي الوقت الذي كانت فيه تل أبيب تحاول تحويل نتائج الحرب إلى علاقة تتجاوز الانتشار العسكري، كان هذا النوع من اللقاءات يمنح مسؤوليها فرصة لبناء شبكة مدنية من الاتصالات داخل لبنان، وهو ما جعل دور الشخص القادر على جمع هذه النخب ذا قيمة سياسية تتجاوز مجرّد الاستضافة.

من فتح الأبواب إلى البحث عن مقر إسرائيلي

بعد نحو عشرة أيام فقط، يظهر اسم نبيل صحناوي مجدّداً في مذكّرة أكثر حساسية، مؤرّخة في 18 تموز 1983 وتحمل توقيع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ديفيد كيمحي. كان الموضوع هذه المرة مرتبطاً بمساهمة صحناوي في معاينة عقارات كان الإسرائيليون يبحثون بينها عن مقر لما وصفته الوثيقة بـ«تمثيلنا».

بحسب المذكّرة، رافق صحناوي المسؤولين الإسرائيليين إلى مبنيين كانا موضع دراسة، واعتبر الوفد أن العقارين مناسبان، والتقت المجموعة مالك أحدهما. وبالتالي تثبت الوثيقة مشاركة صحناوي في عملية البحث عن مكان لوجود إسرائيلي رسمي مستمر داخل لبنان.

وتزامن ذلك مع تقديرات أميركية رسمية في تلك المرحلة بأن «إسرائيل» تتجه نحو وجود طويل الأمد في جنوب لبنان. ففي مذكّرة استخبارية أميركية رسمية تناولت تداعيات البقاء غير المُحدّد في لبنان، قُدّر أن «إسرائيل» تبدو «مُصمّمة على إبقاء قواتها في الجنوب لفترة مفتوحة».

في أواخر عام 1983، وبعد أشهر من البحث عن مقر جديد، انتقلت البعثة الإسرائيلية التي كانت تعمل في لبنان منذ ما بعد اجتياح 1982 إلى مقر جديد في ضبية شمال بيروت، بعدما تنقّلت سابقاً بين بعبدا والبيرزة. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن مقر ضبية كان في مبنى مكاتب تولّت وحدة من الجيش اللبناني حماية الطاقم الموجود فيه. وعند إغلاق المكتب في تموز 1984، أفادت تقارير بأن نحو ثلاثين دبلوماسياً إسرائيلياً وملحقاً عسكرياً وتجارياً كانوا يعملون فيه، إلى جانب مسؤولين لبنانيين، فيما كان جنود من الجيش اللبناني يحرسون المقر. ووصفت الخارجية الأميركية المقر آنذاك بأنه آلية اتصال بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية لحل المسائل العملية، فيما كان من أبرز وظائفه إصدار تصاريح الحركة إلى جنوب لبنان وتسهيل إجراءات مرتبطة بعبور الأشخاص والبضائع.

أنطون على خطى أبيه: من بيروت إلى شبكات واشنطن

بعد أكثر من ثلاثة عقود، يتغير المشهد كلياً. لم تعد «إسرائيل» تبحث عن مكتب اتصال علني في بيروت، ولم تعد أدوات النفوذ الأساسية مرتبطة بمقرات دبلوماسية تنشأ في ظل وجود عسكري. فهذا لم يعد ممكناً أصلاً بفعل تغيّر الظروف وبروز تيارات سياسية فاعلة ترفض الخضوع لأهداف «إسرائيل». لذلك، في المرحلة الجديدة، أصبحت واشنطن ومؤسساتها السياسية والمالية والثقافية والإعلامية إحدى أهم ساحات بناء العلاقات والتأثير. ومن خلال الدور الأميركي يتم السعي لتحقيق أهداف «إسرائيل» في لبنان.

هنا يظهر أنطون صحناوي داخل شبكة مختلفة في الشكل، لكنها تقوم بدورها على الوصول إلى مؤسسات وشخصيات نافذة. ومن أبرز الأسماء التي تفتح الباب لفهم هذه الشبكة دانيال غلايزر، المسؤول السابق في وزارة الخزانة الأميركية الذي انتقل بعد خروجه من الحكومة إلى العمل مستشاراً لصاحب القرار في أحد أبرز المصارف اللبنانية.

في أيلول 2017، أعلن مصرف SGBL (سوسيته جنرال) تعيين غلايزر مستشاراً أول لرئيس مجلس إدارته أنطون صحناوي. وكان غلايزر قد أمضى أكثر من عشرين عاماً داخل وزارة الخزانة الأميركية، وشغل منصباً رفيعاً مرتبطاً بمكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية. وفي شهادة أمام الكونغرس عام 2016، تحدّث بصورة مباشرة عن تعاون وزارة الخزانة الأميركية مع السلطات والمصارف اللبنانية بهدف عزل حزب الله مالياً وتقليص قدرته على استخدام النظام المصرفي الدولي.

كما كان غلايزر جزءاً من البيئة الأميركية التي تعاملت مع ملف المصرف اللبناني الكندي، الذي صنّفته وزارة الخزانة عام 2011 «مصدر قلق رئيسياً في غسل الأموال»، وربطت شبكات مالية محيطة به بأنشطة غسل أموال وبحزب الله، قبل أن تتولى وزارة الخزانة نفسها، الإشراف على عملية دمج المصرف الذي تمّت تصفيته لمصلحة SGBL الذي وافق أصول المصرف اللبناني الكندي عبر صفقة بلغت قيمتها نحو 580 مليون دولار وفق أوراق التسوية القضائية الأميركية.

تضع هذه الوقائع الرجلين، صحناوي وغلايزر، داخل سياق سياسي ومالي يخدم مصالح «إسرائيل». فالخبير الذي أصبح مستشاراً لصحناوي كان أحد المسؤولين الأميركيين البارزين في إدارة الأدوات المالية ضد حزب الله، وهو ملف يمثّل في الوقت نفسه أولوية أمنية واستراتيجية دائمة بالنسبة إلى «إسرائيل».

علاقة تتحوّل إلى شبكة مؤسساتية

مع الوقت تطوّرت العلاقة بين صحناوي وغلايزر إلى علاقة مؤسساتية أكثر استمرارية. ففي مرحلة أولى، ظهر غلايزر في سياق مرتبط بالقطاع المصرفي اللبناني وبصحناوي، قبل أن يُصبح عضو مجلس إدارة في معهد النزاهة المالية (Financial Integrity Institute)، ووفق السجلّ الرسمي للمعهد. وتشير معلومات غير رسمية إلى وجود تعاون بين أنطون صحناوي والمعهد. وهذا يعني أن الطرفين يتعاونان اليوم ضمن إطار مؤسساتي واحد يهتم مباشرة بالسياسات المالية والعقوبات ومكافحة التمويل غير المشروع.

وتبرز أهمية هذه العلاقة من طبيعة عمل غلايزر نفسه والمعهد الذي يرأسه. فهو من الشخصيات الأميركية المتخصّصة في أدوات العقوبات المالية ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية، بينما يعمل المعهد على قضايا الامتثال والعقوبات والنزاهة المالية، بما في ذلك تدريب مؤسسات ومصارف على تطبيق هذه القواعد. وبالتالي، فإن وجود تعاون بين صحناوي والمعهد يضعه ضمن شبكة مهنية في واشنطن تضم مسؤولين وخبراء سابقين شاركوا في تطوير أو تطبيق أدوات السياسة المالية الأميركية، التي تهدف بطبيعة الحال إلى الضغط على كل من يعادي «إسرائيل».

وتكتسب هذه الصلة أهمية إضافية عند النظر إليها من لبنان، حيث تحوّلت العقوبات الأميركية خلال السنوات الماضية إلى عامل مؤثّر مباشرة في عمل القطاع المصرفي وفي علاقته بالمقاومة والجهات المرتبطة بها. فقد اضطرت المصارف اللبنانية إلى مواءمة سياساتها وإجراءاتها مع التشريعات والعقوبات الأميركية، كما أصدر مصرف لبنان تعاميم لتنظيم كيفية التعامل مع الأشخاص والمؤسسات المشمولين بهذه العقوبات.

حين تصبح الثقافة أداة سياسية

في عام 2025، انتقلت العلاقة بين صحناوي وغلايزر إلى ملفات تتعلّق بالثقافة، في مساحة تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن المصارف والعقوبات. وأسّسا معاً «مبادرة الأوبرا الأميركية الإسرائيلية»، التي أُطلقت في مركز كينيدي في واشنطن من خلال عرض «ثيودور»، وهو عمل يتناول شخصية ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية السياسية.

ومن المهم هنا الإضاءة على الطريقة التي شرحت بها مستشارة صحناوي هاجر شمالي أهداف المشروع. ففي مقابلة مع Washington Jewish Week، قالت إن صحناوي يؤمن بأن السينما والمسرح والأوبرا يمكن أن تُستخدم لتعزيز العلاقات الدولية ونقل رسائل جيوسياسية، وأضافت أن من أهداف دعمه للمبادرة تعزيز «إسرائيل» والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية ومنح الفنانين الإسرائيليين منصة دولية. كما تذكر شمالي أن دعم «إسرائيل» والصهيونية يمثّل جزءاً من ثقافة تمتد عبر أجيال في عائلة صحناوي، وأن أنطون يربط وجود «إسرائيل» بمستقبل لبنان والمنطقة.

بهذا التوصيف، تخرج المبادرة من إطار الرعاية الثقافية التقليدية وتدخل بوضوح في مجال القوة الناعمة. فالهدف السياسي لم يُنسب إلى صحناوي من خصم أو مُنتقد، بل جاء على لسان شخصية تعمل ضمن دائرته، وقدّمت النشاط الثقافي بوصفه وسيلة لتعزيز صورة «إسرائيل» وعلاقاتها الدولية.

إلى جانب النشاط الثقافي، تكشف المتابعة عن مساهمات مالية قدّمها صحناوي لمؤسسات أميركية بارزة تخدم الأهداف الإسرائيلية. وبرز هنا متحف «ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة»، حيث أعلن صحناوي، في نيسان 2026، الكشف عن نقش يحمل اسمه واسم الموفدة الأميركية السابقة إلى لبنان، والضابط في استخبارات البحرية الأميركية مورغان أورتاغوس على جدار المتبرّعين في المتحف. وتؤكد قواعد التكريم المنشورة على الموقع الرسمي للمتحف أن النقش على هذا الجدار مُخصّص للهبات التي تبلغ قيمتها 50 ألف دولار أو أكثر، ما يشير إلى أن اسم أنطون أُدرج مقابل مساهمة مالية بلغت هذا الحد على الأقل. وذكر الإعلام الإسرائيلي أن أنطون بهذه الخطوة يُصبح أول لبناني يُنقش اسمه على جدار المتبرّعين في المتحف.

وبالتالي تصبح أموال صحناوي جزءاً من حضور أوسع داخل شبكة من المؤسسات والفعّاليات الأميركية التي تتصل بإسرائيل، والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية، والذاكرة السياسية اليهودية في واشنطن.

قبل عشاء نتنياهو: مساحة سياسية تتشكّل

من أكثر حلقات هذه الشبكة حساسية علاقة صحناوي باورتاغوس، بعدما برز اسمها في لبنان حين تولّت دوراً مباشراً في لبنان بوصفها نائبة للمبعوث الرئاسي الخاص إلى الشرق الأوسط، وشاركت في الاتصالات والمسارات المتعلّقة بلبنان وإسرائيل. وبالتالي كانت العلاقة بين أورتاغوس والصحناوي قد قامت على أساس التوافق بين رجل أعمال لبناني ذي مواقف مؤيّدة لإسرائيل وشخصية رسمية أميركية تولّت دوراً رسمياً في ملف يمسّ بصورة مباشرة العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية، قبل أن تقوم علاقة شخصية بين الاثنين. ولم تظهر علاقة صحناوي وأورتاغوس فقط في إطار شخصي. ففي تموز 2026، وقبل عشاء نتنياهو، أستضاف الاثنان مناسبة مرتبطة بكتاب The Arab Case for Israel للباحث حسين عبد الحسين.

بحسب المادة المنشورة على موقع أورتاغوس، جمعت المناسبة دبلوماسيين وصنّاع سياسات وصحافيين ورجال أعمال وشخصيات من الجاليات اللبنانية والإسرائيلية والأميركية. وكان النقاش يدور حول السلام والعلاقات العربية - الإسرائيلية. أمّا الكتاب نفسه فيطرح أطروحة صريحة ترى أن السلام العربي غير المشروط مع «إسرائيل» يصبّ في المصلحة الاستراتيجية للدول العربية.

> **تظهر عائلة صحناوي على امتداد جيلين في مواقع تؤدّي بصورة متكررة وظيفة الوساطة وتوفير الوصول إلى مسؤولين وشخصيات ومؤسسات تتصل بإسرائيل أو بخطاب سياسي مؤيّد لها**

تكتسب هذه المناسبة أهميتها عند وضعها ضمن سياق مُتدرّج من النشاطات والعلاقات. فقد سبقتها مساهمة في تمويل مبادرة ثقافية أميركية - إسرائيلية حملت أهدافاً سياسية مُعلنة، ثم برزت منصة فكرية وسياسية جمعت دبلوماسيين وشخصيات نافذة حول خطاب يدعو إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية مع «إسرائيل». وبعد ذلك، جاء العشاء الذي شارك فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليشكّل حلقة إضافية ضمن هذا المسار.

ويُظهر هذا التسلسل وجود شبكة من المساحات التي تتقاطع فيها السياسة والمال والثقافة والإعلام والعلاقات الشخصية، وتتحوّل إلى أطر يُناقش داخلها، بصورة علنية، مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية وقضايا التطبيع وإعادة تشكيل هذه العلاقات.

هائدة نتنياهو: حين يصبح الوصول نفسه مصدر نفوذ

في 27 تموز الماضي، ظهر أنطون صحناوي إلى مائدة حضرها بنيامين نتنياهو في واشنطن. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول إسرائيلي ومصدر مطلع على المناسبة أن صحناوي وأورتاغوس شاركا في تنظيم العشاء.

في عالم السياسة، هناك فرق بين أن تتم دعوتك إلى مناسبة وبين أن تكون قادراً على المشاركة في جمع شخصيات نافذة داخلها. هذه القدرة تُعرف أحياناً بـconvening power، أي قدرة فاعل غير حكومي على جمع مسؤولين وسياسيين ورجال أعمال وصنّاع قرار داخل مساحة واحدة، وهي بحدّ ذاتها شكل من أشكال النفوذ. وبالتالي فإن الوصول المباشر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى جانب الدور التنظيمي الذي لعبه أنطون في العشاء، يضعانه في موقع مختلف تماماً عن مجرد رجل أعمال ظهر صدفة في مناسبة سياسية.

من نبيل إلى أنطون: تتغيّر الأدوات وتبقى وظيفة الوصول

عند ترتيب هذه الوقائع زمنياً، تظهر صورة أكثر تماسكاً. ففي عام 1983، يظهر نبيل صحناوي في وثائق إسرائيلية وهو يوفّر لمسؤولين إسرائيليين مساحة للقاء مع مصرفيين ومحامين واقتصاديين وشخصيات لبنانيين، ثم يرافق مسؤولين إسرائيليين في عملية البحث عن عقار لتمثيلهم داخل لبنان.

بعد أكثر من ثلاثة عقود، يظهر أنطون صحناوي في بيئة مختلفة تماماً. فهو يبني علاقة طويلة مع مسؤول أميركي سابق لعب دوراً مهماً في منظومة العقوبات وتمويل الإرهاب، وينضم معه إلى مؤسسة تعمل في النزاهة المالية، ثم يؤسّس معه مشروعاً ثقافياً أميركياً - إسرائيلياً، هدفه الصريح، بحسب مستشارته، دعم «إسرائيل» والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية.

إلى ذلك، تظهر مساهمة مالية موثّقة بما لا يقل عن 50 ألف دولار لمتحف الهولوكوست الأميركي، وعلاقة وثيقة بمسؤولة أميركية أدارت الملف اللبناني، ثم استضافة مناسبة فكرية تتمحور حول أطروحة مؤيّدة للسلام العربي غير المشروط مع «إسرائيل»، وصولاً إلى المشاركة في تنظيم عشاء يحضره نتنياهو.

من هنا يمكن القول إنه على امتداد جيلين، تظهر عائلة صحناوي في مواقع تؤدّي بصورة متكررة وظيفة الوساطة وتوفير الوصول إلى مسؤولين وشخصيات ومؤسسات تتصل بإسرائيل أو بخطاب سياسي مؤيّد لها.

الاختلاف الأساسي بين المرحلتين يكمن في الأدوات. مع نبيل صحناوي في ثمانينيات القرن الماضي كانت الأدوات هي المنزل والنخبة اللبنانية والعقار الذي يجري البحث عنه لتمثيل «إسرائيل». أمّا مع أنطون، فأصبحت الأدوات هي المال وواشنطن والمؤسسات المالية والثقافة والعلاقات الدبلوماسية والإعلام والمساحات التي تجمع صنّاع القرار. وهنا تفوّق الولد على أبيه، فقد بنى شبكة علاقات أكثر تأثيراً ووضعها في خدمة «إسرائيل».

بناءً على كل ما سبق، لا يظهر أنطون صحناوي كرجل أعمال يملك شبكة علاقات واسعة فحسب، بل كحلقة ربط فاعلة بين المال والسياسة والإعلام والثقافة من جهة، والدوائر الأميركية والإسرائيلية من جهة أخرى. وظيفته الأساسية، كما تعكسها الوقائع الواردة في المقال، هي فتح القنوات، جمع الأشخاص، تمويل المساحات، وربط شخصيات لبنانية وعربية بدوائر نافذة في واشنطن وتل أبيب. بمعنى آخر، هو لا يكتفي بتبنّي مواقف مؤيّدة لـ«إسرائيل»، بل يملك القدرة على تحويل هذه المواقف إلى علاقات ومبادرات ومنصات واتصالات تخدم عملياً توسيع الحضور الإسرائيلي داخل دوائر سياسية واجتماعية عربية ولبنانية. وهنا يصبح وسيط نفوذ يعمل على بناء الجسور وتسهيل الوصول وتهيئة البيئة السياسية والاجتماعية التي تسمح لإسرائيل بتحقيق أهدافها في مختلف المجالات.

صحناوي وأورتاغوس أمام جدار المتبرعين في «متحف ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة» (أكس)

تقرير

منح الترخيص بقرار سياسي سبق الإجراءات التنظيمية

25 جهة لديها خدمات «ستارلينك» في لبنان

زينب بزي

منحت الدولة خدمة «ستارلينك» طريقها إلى السوق اللبنانية قبل أن تحسم كامل القواعد التي يفترض أن تنظّم عملها. فالخدمة أصبحت تعمل فعلياً لدى نحو 25 جهة، واجتازت الاختبارات التقنية والأمنية، فيما لا تزال ملفات أساسية عالقة. وبذلك، لم يعد النقاش يدور حول إمكان تشغيل «ستارلينك» في لبنان، بل حول أسباب الاستعجال في ترخيصها قبل اكتمال نموذج متكامل لبيعها وتوزيعها ومراقبتها، رغم الحساسية الأمنية التي رافقت الملف منذ طرحه.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، بدأت نحو 25 جهة استخدام الخدمة فعلياً، بينها جهات رسمية وحكومية، بلدية في الجنوب، إلى جانب جامعات ومستشفيات وجمعيات. إلا أن لائحة رسمية كاملة بأسماء هذه الجهات أو طبيعة استخدام كل منها للخدمة لم تُنشر حتى الآن.

وتشير المعلومات إلى أن «أوجيرو» أجرت تقييماً تقنياً للخدمة، وقدّمت تقريراً اعتبر أن آلية التشغيل تستوفي المتطلبات الفنية. طبعاً لا أحد لديه علم بهذه الآلية والمعايير المعتمدة والأهداف المرسومة لها، ولا أحد لديه فكرة واضحة ما هي طبيعة التقييم التقني وما إذا كان يندرج في إطار سياسات واضحة في القطاع، أم أنه جاء بناء على طلبات «من فوق»، لا سيما أن منح هذه الشركة القدرة على استعمال الترددات لتقديم الخدمة عبر الأقمار الاصطناعية جاء بناء على دراسة أعدّها عضو في الهيئة المنظمة للاتصالات. كذلك أجرت الأجهزة الأمنية اختبارات خاصة بها على النظام، وخلصت إلى أن الآلية المعتمدة تلبّي متطلّباتها. وبذلك، جرى تجاوز الشقين التقني والأمني، إلا أن العقدة انتقلت إلى كيفية تحويل الخدمة من تجربة محدودة لدى مجموعة من الجهات المرخص لها استثنائياً إلى منتج تجاري متاح في السوق.

كان التصور الأول يقوم على أن يشتري الزبون الجهاز مباشرة من موقع «ستارلينك»، بعد تسجيل بياناته ودفع الكلفة، ثم يُشحن الجهاز إليه. لكن الأمور على أرض الواقع لم تكن بهذه السهولة، إذ تبيّن أن هذا النموذج لا ينسجم عملياً مع طبيعة السوق اللبنانية. فالمستخدم لا يحتاج إلى الجهاز وحده، بل إلى جهة محلية تتولى التركيب والربط والصيانة والدعم الفني وخدمة ما بعد البيع، إضافة إلى معالجة الأعطال ومتابعة الشكاوى.

وبحسب المعلومات، تتفاوض «ستارلينك» مع عدد من الشركات لتولي التوزيع محلياً، إلا أن بدء عمل هذه الشركات لا يزال يحتاج إلى معالجة قانونية وتنظيمية. فدور الموزعين لم يُلحظ بصورة واضحة في المرسوم الذي أجاز الخدمة، ما يعني أن إدخالهم إلى السوق لا يمكن أن يتم بقرار عملي منفصل عن الإطار القانوني الذي صدر الترخيص على أساسه.

(هيثم الموسوي)

وظهرت إحدى هذه الثغرات في أيار الماضي، عندما جهّزت شركة «ألفا» عرضاً تجارياً تضمّن تفاصيل حول بدء تسويق خدمات «ستارلينك» رسمياً في السوق اللبنانية، بما في ذلك متطلبات الاشتراك والباقات والأسعار والعقود المخصصة. إلا أن الهيئة الناظمة للاتصالات طلبت وقف العمل بالعرض وسحب تداوله، وفي ظل استمرار ثغرات قانونية وتنظيمية لم تكن قد عولجت بعد، وفي مقدمها الصيغة القانونية التي ستنظم عمل الموزعين وعلاقتهم بالشركة والدولة والمشتركين.

وتعمل الهيئة الناظمة حالياً على وضع آلية لتنظيم العلاقة بين «ستارلينك» والموزعين والمشتركين. وتشمل الشروط المطروحة إجراءات التحقق من هوية الزبون، أو KYC، على أن تقتصر الخدمة في مرحلتها الأولى على المؤسسات والزبائن التجاريين. ويُفترض أن يكون المشترك شركة قائمة ومسجلة قانوناً، وأن يقدم البيانات والمستندات المطلوبة قبل تفعيل الخدمة. كذلك تتضمن الآلية إبلاغ الأجهزة الأمنية بكل زبون جديد قبل تشغيل الخدمة لديه. ووفق المعلومات، لا يتم التفعيل قبل استكمال إجراءات التصريح والموافقة، بما يتيح للجهات الأمنية معرفة هوية المشترك وموقعه وطبيعة نشاطه.

لكن هذه الشروط نفسها تكشف أن الترخيص سبق اكتمال التفاصيل التنفيذية. فلو كان الإطار التنظيمي جاهزاً بالكامل، لكانت آلية قبول الزبائن، ودور الموزعين ومسؤولياتهم، وإجراءات التفعيل، وطريقة تبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية، قد حُسمت قبل انتقال الخدمة إلى مرحلة التشغيل.

ولا تقف المسائل العالقة عند التوزيع. إذ لا تزال طريقة احتساب حصة الدولة، المحددة بـ25%، غير واضحة. فلم يُحسم بعد ما إذا كانت هذه النسبة ستُحتسب من قيمة البيع، أو من الإيرادات، أو من الأرباح، أو وفق أساس مالي آخر. وهذا التفصيل ليس ثانوياً، لأنه يحدد فعلياً ما ستحصل عليه الخزينة من عمل الشركة في لبنان، كما ينعكس على سعر الخدمة وعلى الحصة التي ستعود إلى الموزعين المحليين.

وتزداد أهمية هذه الأسئلة لأن «ستارلينك» ليست خدمة إنترنت تقليدية تمر بالطريقة نفسها عبر البنى الأرضية المحلية. فمنذ طرح الملف، أثيرت أسئلة أمنية حول إدارة حركة البيانات، وإمكان مراقبة الاستخدام، وهوية المشتركين، ومواقع الأجهزة، ومدى خضوع الخدمة للقواعد اللبنانية. صحيح أن الاختبارات الأمنية انتهت إلى قبول آلية التشغيل، لكن ذلك لا يلغي ضرورة وجود نظام دائم ومتكامل لتنظيم قبول المشتركين الجدد، والتحقق من بياناتهم، ومراقبة التزامهم بالشروط، وتحديد مسؤولية الموزعين عن الأجهزة والخدمات التي يطرحونها.

وتكشف المرحلة الحالية أنّ الدولة تعاملت مع موضوع بهذه الحساسية بالمنطق الرائج واللا مسؤول، حيث حسمت مبدأ الترخيص ثم بدأت لاحقاً بمعالجة شروط دخول الخدمة إلى السوق. فالخدمة أصبحت جاهزة تقنياً، لكن الدولة لا تزال تبحث عن الصيغة التي تسمح ببيعها، وتنظيم موزعيها، واحتساب حصتها، وتحديد المسؤوليات تجاه المستخدمين.

واللافت أن الهيئة الناظمة للاتصالات عُيّنت في الجلسة الحكومية نفسها التي أقر فيها ترخيص «ستارلينك». أي أن مجلس الوزراء أجاز دخول الخدمة إلى السوق بالتزامن مع إعادة تفعيل الجهة التي يفترض أن تتولى تنظيم القطاع، قبل أن تتمكن هذه الجهة من وضع الإطار المتكامل الذي يحكم عملها. وبذلك، سبق القرار التنفيذي المسار التنظيمي مرة جديدة: «ستارلينك» أصبحت موجودة وتعمل فعلياً، فيما لا تزال القواعد التي ستنظم بيعها وتوزيعها وعلاقة الدولة والموزعين والمشتركين بها قيد الإعداد.

إيران وإسرائيل ليستا وجهين لعملة واحدة!

زينب نصار *

نشر نظام الحضارة الغربية الرأسمالية، على مدار القرن العشرين، خطاباً تبنّاه الجميع، حول حقوق الإنسان وحماية الحرّية الفردية والديمقراطية. ونشأت في سياقه تيارات مثل: النازية والفاشية والصهيونية وغيرها من جماعات التطرّف العنصري، حاول النظام التبرؤ منها باعتبارها غير عقلانية، فهل هي فعلاً كذلك؟

وللمفارقة، يستعينها اليوم بحلة جديدة، فتنتشر مصطلحات مثل الليبراليين الجدد، المحافظين الجدد، النازيين الجدد، وآخرها حركة «ماغا» (لنجعل أميركا عظيمة من جديد). فهل هذه وتلك جديدة؟

يدفعنا هذا لتتبّع مصدر الفاشية وأخواتها، فيعيدنا إلى نشوء الرأسمالية ومسار تطورها، الذي انعقد على ثنائية: تراكم رأس المال والعنف. يعيد لازارتو في مقالته «الولايات المتحدة والرأسمالية الفاشية»، ترتيب مواقعهما، ليبيّن أن العنف يتقدّم ويمهّد لعملية التراكم، وينقذه عند كل أزمة. ومنذ الفصل العنيف للمنتجين عن وسائل الإنتاج، أصبح الاقتصاد هو المُحدّد، وصارت السياسة على دين الاقتصاد، باعتبار إرادة القوة وإرادة التراكم وجهين لعملة واحدة.

نجحت الحضارة الرأسمالية على مدى قرنين بفرض تفوّقها التكنولوجي، مصحوباً بتوالي أزماتها، التي ما انفكّت تتفجر عنفاً، تكشّفت معه حقائق الأشكال التأسيسية للرأسمالية، من إبادة السكان الأصليين، والتسييج وخلق البروليتاريا. تشكّلت الاحتكارات كنتيجة لتصارع الرأسماليين، والإمبريالية لضرورة توسّع رأس المال، ولحماية الداخل بالاستعمار، ما قاد الدول الرأسمالية إلى إشعال الحرب العالمية الأولى، التي فاقمت نتائجها المروّعة تأزم حالة التراكم الرأسمالي، ودفع حركات اليمين قدماً لتلبية الحاجة إلى دورات عنف جديدة. هكذا وبطلب من الرأسمالية، وبدعم من الأكاديميين، وصل موسوليني، القائل إن اندماج السلطة الحكومية مع القوة الاقتصادية هو الفاشية، بها حكم إيطاليا، بين عامي 1922 و1943، قدّم إعانات ضخمة للشركات الكبرى، وأنقذها بفرض ضريبة على الأجور بعد تخفيضها وتسريح العمال الفائضين، أي إنه نفّذ وصفات الرأسمالية الصالحة لكل حين، بفرض التقشّف، الذي ما انفكّ ينتج الإفقار المجتمعي. وظّفت الفاشية يأس الناس من الواقع الاقتصادي، وجهدت لتجنّب تحويله ضد الرأسمالية، أو كما يبيّن سمير أمين أن الأشكال المختلفة من الفاشية هي أساليب معيّنة لإدارة الرأسمالية وليست أشكالاً سياسية تتحدّى شرعية الأخيرة.

ولبسط سيادة رأسمالية الاحتكارات رفعت النازية إلى السلطة هتلر وأصبح مستشاراً بعد إفطار تاريخي مع أبوناهيم، مصرفي من كولونيا، وفون بابن، صناعي كبير في سار، ما منح النازيين موافقة رأسمالية، مقابل ولائهم غير المشروط للرأسمال الاحتكاري. جسّد الاثنان نتاجاً طبيعياً لمسار تطوّر الرأسمالية وعقلانيتها، التي دمّرت أوروبا، بنتيجة تأزم عملية التراكم الجوهرية لرأس المال. لكنّ النظام برّر ظهورهما كرد بمواجهة التهديد الشيوعي المتنامي. أعادت شركات التسلح الخاصة في الدول التي تعهّدت بمنع إعادة تسلّح ألمانيا، تسليح الألمان المهزومين، لتشكيل تحالف كبير للتقدّم نحو موسكو. لا بل إن هتلر تمثّل مذابح إنكلترا في الهند، ونفّذ مثيلتها، في تتمة لإرث ألمانيا الدموي في ناميبيا. هكذا يتبين أن توجهات السياسة النازية تتطابق في الواقع مع الاتجاهين الرئيسيين للرأسمالية آنذاك الاحتكار والإمبريالية.

الحروب ركيزة الحضارة الغربية

عبّر كساد عام 1929 عن عمق أزمة مسار التراكم الرأسمالي الإنتاجي، لكنه أتى في وقته، سهّل للنظام دورات عنف هائل، في الداخل وبين دوله، فكانت الحرب العالمية الثانية. قطفت ثمارها، دون أن تخوضها الولايات المتحدة، الفاشية ذات الوجه المبتسم. وتزعّمت النظام الرأسمالي، بعد سقوط القوى الإمبريالية الأخرى، وأخضعتها لسيطرتها عبر برامج التمويل كـ«مارشال» وأخواته. وأضحت القوة الاقتصادية الوحيدة المستقلة. هذه الوضعية أتاحت للولايات المتحدة ثلاث مرات تغيّر وفرض قواعد اقتصادية وقانونية على السوق العالمية والنظام العالمي (1945 تحكم مؤسسات بريتون وودز، 1971 نيكسون فك علاقة الدولار بالذهب، البترودولار، و1991 النيوليبرالية وسيطرة الأسواق المالية).

وقد عبّرت أزمة عام 2008 بشكل صريح عن تأزم عملية التراكم، بفعل ترك الأمور للأسواق المالية، لعجز المال عن توليد المال. لمواجهة نتائجها، تنفّذ الولايات المتحدة اليوم الانقلاب الرابع، مهندسه الرئيس الحالي ترامب.

بهدف درء انهيار دورة التراكم وإنعاش الاقتصاد الأميركي المأزوم، وفي محاولة شبه مستحيلة لجعل أميركا عظيمة مرة أخرى، يجهد للاستيلاء على ثروات مجتمعات الأقنان العالمية، بعد أن استنفد النهب عبر التمويل والديون طاقته، بتعليق جميع قواعد النظام الرأسمالي العالمي. هكذا يصبح استخدام القوة غير الاقتصادية شرطاً أساسياً للإنتاج الاقتصادي الضروري، عبر علاقات القوة بالقوة، وإحلال «السلام الأميركي» بالقوة، والرأسمالية المفروضة بالقوة، عبر سلسلة من الاستيلاءات والمصادرات والنهب، عبر العنف، بأشكاله، من الترهيب الاقتصادي، والابتزاز، والتدخل العسكري، وآخرها العدوان على إيران.

تأتي خطورة الانقلاب الرابع الذي يحدث، أنه يتضمن مفاعيل كل الانقلابات، ويختمها، بانهيار النظام الدولي القانوني الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف تجنب حرب عالمية ثالثة، أو، كما يقول هوبسباوم، إنهاء عصر التطرّف. لمنع كوارث الحروب، أنتجت منظمات هذا النظام حينها نصوصاً ومعاهدات، لمواجهة الشيوعية والنازية والفاشية، كسبب رئيسي لهذا التطرف، وتم توصيف هذه الأيديولوجيات بأنها مُهدِّمة عصر الأنوار، يجب مواجهتها للعودة إلى ذلك العصر، وهو ذاته عصر العبودية، والاستعمار، والكولونيالية.

النازية والستالينية وجهان لعملة واحدة

لكنّ خطاب المؤسسات الرسمية للنظام، أنتجه مفكرون مرموقون في هذه الفترة، وليست صدفة أن واحداً من أهم الكتب، والمُعتمد في الجامعات، هو «أسس التوتاليتارية» للفيلسوفة المعروفة حنة أرندت بأسلوبها الشيق، حيث قدّمت النازية والستالينية كوجهين لعملة واحدة. وساوت ببساطة بين حركة عنصرية قامت على استعلاء عرقي، وبين أول تجربة تمرد داخل النظام الرأسمالي، والمستندة إلى الفكر الماركسي-اللينيني. هاجمت النازية كل دول أوروبا، بما فيها الاتحاد السوفياتي، بينما الثانية، ورغم ما لها وما عليها، تحملت كلفة أن تقول لا، 27 مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية، دفاعاً عن الوطن-الأم والسيادة، وجعلت أحلام الدول للتخلص من الاستعمار واقعاً.

فهل تجوز المقارنة؟ خطورة هذا الطرح، الذي قدّمته أرندت، ليس حول ديكتاتورية الأنظمة التوتاليتارية، وهذه ملء الدنيا، يساراً ويميناً، ولتتم محاكمتها، ولكن من قبل شعوبها، وهذا حقها. فالناس يفهمون بشكل أفضل ضد ماذا هم، وليس مع من. ببساطة قدّمت أرندت براءة ذمة للنظام الرأسمالي وكأنه واحة حرية، مع معرفتها أن ديمقراطية أرسطو نفسه كانت للصفوة وليست للعامة. وهي إن كانت عانت على المستوى الشخصي من النازية، لكنها لم تكن على خصومة فكرية تامة مع كبار فلاسفتها هايدغر، وغير معروف أنها زارت يوماً الاتحاد السوفياتي.

لكن تأثير طرحها يمتد إلى وقتنا الحالي، وقد استفاد منه النظام ومؤسساته، في إنتاج خطاب يوجه دائماً باتجاه القوى أو الدول أو حركات المقاومة التي لا تنضوي، فيحاربها باستحضار نقيضها ومساواتها بوكيل النظام في العدوان والإبادة والتطهير. هي وصفة جاهزة لكل من يقول لا، يُحاصر ومن ثم تُفرض عقوبات تعسفية غير قانونية، تعاني نتائجها الشعوب مباشرة، ثم وصمة التساوي مع الكيان المجرم كوجهين لعملة واحدة. هذا ليس إلا صك براءة للكيان الاستيطاني. هكذا أصبحت للبعض سوريا والكيان وجهين لعملة واحدة، ثم طاولت الوصمة لاحقاً «حماس»، وكأنها سلسلة لسردية يجب تثبيتها. الأنكى أن البعض يطرحها اليوم ضد إيران رغم العدوان عليها، وملحمة تصدّيها، وكمون الحرب ضدها وضد المنطقة كلها. ضحالة هذا الطرح، الذي لا يرتقي فكرياً إلى مستوى خصومة مشروعة، يقدّمه أكاديميون يؤدّون وظيفتهم، بعدما تهاوى الفكر، تدفع لسؤال متبنيه ماذا يتوقعون؟ أي نوع من المشاعر يستفزّونها أو تستطيع أن توقظه هذه المساواة بين إيران والكيان، أو بماذا يحسون هم أنفسهم؟ اليأس، الخجل، أم أنهم يقدّمون صك براءة لضميرهم أمام نظام دولي جائر، تتالى مؤشرات انهياره، مذ طُبّق ضد يوغوسلافيا، وإيران وفنزويلا وروسيا. لكن النقطة التي أشارت إلى انهياره، كما يشير إيلان بابيه، هي لحظة محاولة تطبيقه على الكيان الكولونيالي الاستعماري، بفعل الإبادة في غزة. فكيف يمكن أن يُطبّق، أو يكون مشروعاً حضارياً، إذا كان يحتاج إلى كل هذا العنف والدمار؟

تجدر الإشارة إلى أن كل حلقة دمار جديدة في لبنان وسوريا وغيرهما ما هي كلها إلا محاولات كي تصبح غزة أبعد. لأن الحقيقة هي غزة –فلسطين.

إلى الحرب در: هكذا يسقط النظام الرأسمالي روايته

يصعب اليوم حتى الحديث عن الرأسمالية كـ«نمط إنتاج»، لأننا نواجه ارتداداً إلى نمط ريعي، إلى تاريخ فعل «سيد» يقرّر بشكل تعسفي مقدار الثروة التي يحق له استخلاصها من إنتاج «أقنانه». وقد صرّح وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، دون أدنى حرج، بأن الولايات المتحدة ستتعامل مع ثروات «حلفائها» كما لو كانت ثرواتها الخاصة: فقد التزمت اليابان وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة، وقبل كل شيء أوروبا، بالاستثمار «وفقاً لرغبات الرئيس». يتعلّق الأمر بـ«صندوق ثروة سيادي، يُدار وفقاً لتقدير الرئيس، لتمويل عملية تصنيع جديدة». ويصفه مذيع قناة «فوكس نيوز»، في حالة من الذهول، بأنه «صندوق مخصصات خارجي». فيرد بيسنت: «أوه، إنه صندوق ثروة سيادي أميركي، لكن بأموال الآخرين».

إنه كدفع الجزية للدولة «المحتلة»، لبناء وتمويل الجيوش الاستعمارية القادمة. لم تعد آلة الدولة الرأسمالية البربرية تُفوّض العنف الهائل للفاشيين، بل باتت تتولاه بنفسها، هكذا عجّلت النيوليبرالية انتهاء مدة صلاحية الحداثة الغربية.

ولحجز حصتها من دماء الشعوب، تقدّم الطبقة الأوليغارشية في الدول الرأسمالية الكبرى خدماتها كمرتزقة لاستمرار الحروب، كفتح مضيق هرمز، أو تشارك إحداثياتها في العدوان على دول المنطقة، وتقرع طبول الحرب في أوروبا اليوم ضد روسيا، لا بل إن روح الحرب الخاطفة التي كانت سائدة في ألمانيا عام 1941 تنتشر في وسائل الإعلام، مع عدم وجود ذكريات عن ستالينغراد عام 1943 أو برلين المُدمّرة عام 1945.

إنه جنون النظام الإمبراطوري الرأسمالي... فلنستعد جميعاً لدورة عنف جديدة.

* أستاذة جامعية

> هكذا أصبحت للبعض سوريا والكيان وجهين لعملة واحدة، ثم طاولت الوصمة لاحقاً «حماس»، وكأنها سلسلة لسردية يجب تثبيتها

نقابة المترجمين المحلّفين

يدعو رئيس وأعضاء مجلس النقابة أعضاء الهيئة العامة الى الانتخابات التكميلية لخمسة اعضاء نهار السبت الواقع في 5 أيلول 2026 من الساعة 11 حتى الساعة 15 في مركز النقابة فرن الشباك –

اخر مهلة للترشيح 2 أيلول 2026 ضمن الدوام الرسمي

اخر مهلة لدفع الاشتراكات 2 أيلول 2026 ضمن الدوام الرسمي

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني تؤجل الى 19 أيلول 2026 ذات المكان والزمان.

أمينة السر — نقيب المترجمين

المترجمة الين صوايا — المترجم وليد مسلّم

ارتفاع أسعار العقارات في طرابلس: ما علاقة مغتربي أوستراليا؟

دموع الأسمر

تشهد مدينة طرابلس ارتفاعاً في أسعار العقارات والشقق السكنية، الأمر الذي انعكس جموداً في حركة البيع والشراء. ويعود هذا الجمود، وفقاً لسماسرة، إلى الواقع الأمني وانعكاسات الحرب الإسرائيلية على مختلف المناطق، إضافةً إلى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الضاغطة.

يقول أحد أصحاب المكاتب العقارية إن ارتفاع الأسعار يعود إلى الإقبال الذي شهدته المدنية في السنوات الأربع الأخيرة، من مغتربي طرابلس والشمال في أستراليا، على شراء العقارات والشقق السكنية.

سابقاً، كانت الشقة السكنية التي تبلغ مساحتها 190 متراً مربّعاً في محلة الضم والفرز، لا يتجاوز سعرها 190 ألف دولار في الحدّ الأقصى، وفي حال كانت الشقة حديثة البناء. أمّا الشقة التي يتجاوز بناؤها العشر سنوات، فكانت تُسعَّر بأقل من 150 ألف دولار. غير أن هذه الأسعار تضاعفت إثر هجمة المغتربين الأستراليين على شراء الأراضي والشقق السكنية، والاستثمار في مشاريع متنوعة تركّزت في محلة الضم والفرز، التي تحتضن عدداً مرتفعاً من المقاهي والمطاعم.

نتج من ذلك إنعاش نسبي للاقتصاد الطرابلسي، لكنه في الوقت عينه أغرى أصحاب المباني والشقق السكنية، فرفعوا أسعار المعروضات طمعاً بأموال إضافية، ما أوصل سعر شقة في الضم والفرز مساحتها 200 متر مربع إلى 450 ألف دولار خلال فترة وجيزة.

كما اتّجه هؤلاء إلى الاستثمار في مشاريع متنوّعة، أبرزها الأندية الرياضية، التي لا تقل اشتراكاتها الشهرية عن 50 دولاراً، فيما باشر بعضهم بإنشاء مطاعم ومراكز تجميل ومعارض سيارات ومحال البسة توزّعت بين الضم والفرز ومحيط السنترال والميناء.

واللافت أن عدداً من المغتربين يكلّفون فرداً من عائلاتهم بإدارة مشاريعهم، قبل أن يعودوا إلى مُغتربهم. أمّا الموظفون في هذه المشاريع، فيتقاضون أجوراً زهيدة تراوح بين 200 و300 دولار، في استغلال لانعدام فرص عمل أخرى، فيما أسعار البيع مرتفعة جداً، في ظل غياب الرقابة والمحاسبة. ومن الأمثلة على ذلك، سعر قارورة المياه التي تباع في بعض المقاهي بـ 400 ألف ليرة!

غير أن إقبال مغتربي أستراليا هذا أثار تساؤلات كثيرين في الأوساط الطرابلسية، ولا سيما أن المستثمرين الجُدد من الفئات العمرية الشابة، ولم يمضِ على اغترابهم سوى بضع سنوات، فمن أين أتوا بهذه الأموال؟

كما طُرحت أسئلة حول مدى مُلاءمة التوقيت الراهن للاستثمار، في ظلّ الواقع الاقتصادي المأزوم وأزمتي الكهرباء والمياه، والقدرات الشرائية المنخفضة للمواطنين، عدا الوضع الأمني والحديث عن احتمال دخول سوريا عسكرياً إلى لبنان، أم أن هؤلاء يتوقعون ازدهار منطقة الشمال عموماً في المرحلة المقبلة، ولا سيما عقب تشغيل مطار القليعات وتفعيل المنطقة الاقتصادية والمنشآت النفطية، وغيرها من المشاريع المرتقبة؟

> سعر الشقة السكنية في محلة الضم والفرز ارتفع من 200 ألف دولار إلى 450 ألف دولار

على الغلاف

لا خطوط حمراء في الردّ على احتلال الجزر

قائد في بحرية «الحرس» لـ«الأخبار»: فلتات أميركا برّاً

هرمز - **مهرداد خليلي**

في وقت تترقّب فيه المنطقة، بحذر، الأيام المتبقّية من هدنة الستين يوماً بين إيران والولايات المتحدة، في ظلّ تعثّر التوصّل إلى تفاهم حول فتح مضيق هرمز، التقت «الأخبار» قائداً ميدانياً في بحرية «حرس الثورة الإسلامية»، كشف جانباً ممّا جرى في عرض البحر منذ إغلاق المضيق، وتحدّث عن مستوى جاهزية القوات الإيرانية للسيناريوات المقبلة، ولا سيما احتمال تجدّد الحرب أو محاولة القوات الأميركية فتح «هرمز» بالقوة

تجهّزت إيران لسيناريو الهجوم البري على الجزر لمدة 31 عاماً

والسيطرة على الجزر الإيرانية. يستعيد القائد الميداني الساعات الأولى التي أعقبت صدور قرار إغلاق مضيق هرمز، قائلاً: «كنّا مستعدين لخيار إغلاق المضيق منذ سنوات طويلة. وقبل اغتيال السيد علي الخامنئي بأيام، كنّا في حال تأهّب قصوى، كما نفّذنا مناورات تحاكي إغلاق المضيق والدفاع عن الجزر. وعندما أصدر قائد القوة البحرية في الحرس الثوري، الشهيد علي رضا تنكسيري، قرار الإغلاق، انتقلنا من حال التأهب إلى الحال الهجومية». ويضيف القائد الميداني («أنتا») أبلغنا جميع السفن، عبر القناة 16 في أجهزة الاتصال اللاسلكي، وهي قناة الاتصال العامة للسفن حول العالم، بقرار إغلاق المضيق، وحذّرنا من أن أيّ سفينة تحاول العبور ستكون عرضة للاستهداف من دون تردّد». وبحسب روايته، لم يأخذ كثيرون التحذير الإيراني على محمل الجدّ في البداية، «لكن عندما أُطلق أوّل صاروخ، بعد دقائق من قرار الإغلاق، سادت حال من الصدمة لدى السفن العابرة من المضيق».

وإذ يشير إلى أن دولاً خليجية تواصلت، في اليوم نفسه، مع الجانب الإيراني طالبةً السماح لسفنها بالعبور، إلّا أن الجواب جاء بـ«الرفض من دون نقاش». وكانت الإمارات، وفقاً له، أوّل من تواصلت مع إيران في هذا الشأن، قبل أن ترسل وفداً إليها في الأيام الأولى للحرب، للمطالبة باستمرار تصدير الخضروات الإيرانية. ويضيف: «نظراً إلى أن وقف هذا التصدير كان سيضرّ بالشعب الإماراتي بشكل كبير جدّاً، وكوننا لا نعادي هذا الشعب والناس الأبرياء بشكل عام، وافقت إيران على استمرار تصدير الخضروات»، الذي استمرّ حتى في ذروة الاشتباكات البحرية وقصف القواعد الأميركية في الإمارات.

أمّا عن جولات القتال في عرض البحر، فيقول القائد إن القوات الإيرانية «لم تخُض اشتباكاً بحرياً مباشراً مع الأميركيين، لأنهم لم يأتوا إلى مضيق هرمز». وإذ يوضح أن الجيش الأميركي اعتمد على سلاح الجو فقط (الصواريخ والمسيرات)، فهو يشير إلى أن «مروحياتهم تحلّق بصورة دائمة فوق منطقة الخليج الفارسي، ولكن بالقرب من مناطق جنوب الخليج، ولا تجرؤ على الاقتراب من مناطق وجود قواتنا. وأذكر أن مروحيّتَي «بلاك هوك» اقتربتا، مرّتين، من منطقة انتشارنا في مضيق هرمز، لكنهما سرعان ما تراجعتا بعدما شعرتا بالخطر الذي كان يتهدّدهما من قبل قواتنا».

كذلك، ينفي القائد الميداني مزاعم دخول سلاح البحر الأميركي إلى مضيق هرمز، مؤكداً أنهم «لم يأتوا بأساطيلهم وبسفنهم الكبيرة ولا بحاملة طائراتهم». لكنه يشير إلى أن الأميركيين تمكّنوا، مرّة واحدة، من «العبور بفرقاطتَين صغيرتَين مخصّصتَين لخفر السواحل، عبر المسار الجنوبي قبالة خصب ومسندام»، مضيفاً أن الجيش الإيراني «أصاب إحداهما بصورة جزئية». ويتابع: «منذ تلك الحادثة، لم يقترب الجيش الأميركي مجدّداً من مضيق هرمز. أرادوا اختبار قدرتهم على العبور، وشاهدوا قدرتنا على الرصد والاستهداف، فتراجعوا».

وفي شأن المواقع التي استهدفتها القوات المسلحة الإيرانية خلال الحرب، يقول القائد إن طهران تمتلك «بنك أهداف شاملاً وواسعاً للجيش الأميركي في المنطقة»، وإنه «يجري تحديثه بشكل دائم عبر عمليات الرصد الميداني والاستخباري». وينفي، في الوقت نفسه، أن تكون القوات الإيرانية تعمّدت استهداف منشآت مدنية في دول المنطقة، قائلاً: «ليس صحيحاً أننا نستهدف منشأة مدنية بهدف إلحاق الضرر بإخواننا في شعوب المنطقة». ويرود مثالاً على ذلك، استهداف جهاز رادار في سلطنة عُمان، رغم «العلاقات الأخوية» بين طهران ومسقط، موضحاً أن الجهاز «كان يبدو في الظاهر تابعاً لخفر السواحل العُماني ويُستخدم لأغراض قصيرة المدى، لكننا اكتشفنا لاحقاً أن الجيش الأميركي يستفيد من المعلومات التي يوفّرها، ولذلك دمّرته القوة الصاروخية».

وعن احتمال تجدّد الحرب، لا يبدو القائد متفائلاً بإمكان استمرار الهدوء طويلاً. ويقول: «التوقّع عودة الحرب بيننا وبينهم في المدة المقبلة، لأن أميركا لا تلتزم بالوعود والاتفاقيات». ويشير إلى أنه «بعد ساعات قليلة فقط من تنفيذ وقف إطلاق النار في 8 نيسان الماضي، استشهد 12 صياداً وبحاراً إيرانياً بنيران الجيش الأميركي في عرض البحر»، متسائلاً: «كيف نستطيع أن نثق بالأميركيين؟». ويرى أن الجولة الأخيرة من الضربات أظهرت أن الجيش الأميركي «يعاني من قصور حادّ في بنك أهدافه داخل إيران، ويحاول تعويض هذا النقص قدر الإمكان». ويضرب مثالاً بـ«تلّة الله أكبر» في بندر عباس، المعروفة لدى سكان المدينة بوجود برج اتصالات إذاعية مدني فوقها، مشيراً إلى أن القوات الأميركية قصفت المنطقة «مرّات عدة وفي ليال متتالية»، من دون أن تتمكّن من تدمير البرج نفسه، فيما أصابت مبنىً إدارياً ملاصقاً له، «كان خالياً من أيّ وجود عسكري، واستُشهد فيه مدنيون»، مستدركاً بأن «هذا يدلّ على خطأ في المعلومات أو عدم دقّة إصابة صواريخهم». وفي مثال آخر، يقول إن الضربات المتكررة على قاعدة بندر عباس الجوية -رغم أنها ليست كبيرة-، وكذلك استهداف برج اتصالات مدني بشكل متكرّر في منطقة سيريك، يدعمان، «وجود مشكلة في المعلومات الأميركية»، متسائلاً: «لماذا يكرّرون ضرب الأهداف نفسها؟ لأنهم لا يملكون معلومات دقيقة عن تحركاتنا ومواقعنا».

ولدى سؤاله عن مزاعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول «تدمير» القوة البحرية الإيرانية، يضحك القائد قبل أن يقول إن «أميركا تمتلك قدرات استطلاع واسعة فوق مياه الخليج عبر إطباق جوي استخباراتي، لكن منذ اليوم الأول للحرب، وحتى اليوم، لم تتوقف دورياتنا البحرية عن رصد السفن المخالفة». ويوضح أن القوات الإيرانية لا تستطيع الاعتماد على أجهزة الرادار وحدها لمعرفة ما يجري في عرض البحر، ولذا، «نقوم بتسيير الدوريات البحرية لتحديث معلوماتنا بشكل مستمر». ثم يوجّه كلامه إلى ترامب قائلاً: «يا سيد ترامب، نحن نتجوّل في الخليج الفارسي أمام أعين طائراتك الاستخبارية ومسيّراتك، ولا تستطيعون إيقافنا، بل إنكم لا تعرفون أين نحن»، مشيراً إلى أن مقتل صيادين إيرانيين بعدما اشتبهت القوات الأميركية في أنهم عسكريون يشكّل دليلاً على «الإعماء الاستخباري الذي تعاني منه القوات الأميركية».

ولا ينفي القائد نجاح الجيش الأميركي في تدمير بعض القطع البحرية الإيرانية على بعد آلاف الكيلومترات من الساحل الإيراني، وهو ما حدث مثلاً للفرقاطتَين «جماران» و«دنا»، لكنه يقلّل من أثر ذلك على القدرة البحرية الإيرانية، موضحاً أن القطعتَين كانتا مخصّصتَين أساساً لـ«الإبحار في محيطات بعيدة وتنفيذ مهمّات استخبارية وتدريبية ومكافحة القرصنة». ويؤكد أن «قدراتنا البحرية بألف خير، وما دمّره الجيش الأميركي حتى الآن ليس إلا جزءاً بسيطاً جداً ممّا نملكه».

احتلال الجزر: سيناريو قديم

أمّا عن احتمال تنفيذ عملية أميركية للسيطرة على الجزر الإيرانية وفتح مضيق هرمز بالقوة، فيستبعد القائد إمكان نجاح مثل هذه الخطة، قائلاً إن «الجيش الأميركي لا يستطيع تثبيت وجوده في الجزر الإيرانية، حتى لو تجرّأ ونفّذ هجوماً برياً عليها. ربّما يستطيع تنفيذ هجوم بقوات «المارينز» ثمّ الانسحاب فوراً، أما البقاء في الجزر فهو أمر مستحيل». ويضيف: «ولنفترض أنهم احتلوا جزرنا وتمكّنوا من تثبيت احتلالهم؛ عندها ستتحوّل الجزر إلى مقبرتهم. فلتات أميركا برّاً، لترى بأعيننا نتيجة هذه الحماقة».

وإذ يشير إلى أن سيناريو الهجوم البري على الجزر ليس جديداً في حسابات القيادة العسكرية الإيرانية، بل يعود، وفقاً له، إلى عام 1995 -عندما حضر السيد الشهيد علي الخامنئي إلى منطقة الخليج الفارسي للإشراف على مناورات «عاشوراء» البحرية-، فهو يؤكد أنه منذ «وضعت القيادة العسكرية احتمال الهجوم البري على الجزر في صدارة أولوياتها، وأجرت سنوياً مناورات تستند إلى خطط دفاعية وهجومية يجري تحديثها وفقاً للظروف الميدانية». ويلخّص الأمر بالقول: «نتحدث عن 31 عاماً من الجاهزية الدائمة». ويحذّر القائد من أن الردّ الإيراني على أيّ محاولة للسيطرة على الجزر «سيتجاوز كلّ التوقعات»؛ إذ «بالإضافة إلى تركيزنا على استعادة الجزر، سيكون هناك ردّ غير مسبوق يكسر كلّ الخطوط الحمر السابقة. توقّعوا ردّاً تاريخياً إذا بدأ هذا الهجوم. لن نسلم أيّ هدف في بنك أهدافنا، مهما كان صغيراً أو كبيراً».

وبحسب القائد، لا تعتمد الخطط الدفاعية للجزر على القوات النظامية وحدها؛ إذ «نستمدّ أمن جزرنا من أهلها. ففي جزيرة هرمز، مثلاً، تنتشر قوات خاصة، لكن جزءاً كبيراً من أمن الجزيرة يؤمّنه متطوعون من أبنائها». ويضيف أن عائلات كانت غادرت هرمز بعد اندلاع الحرب، لكنها عادت لاحقاً إلى الجزيرة للانضمام إلى جهود الدفاع عنها، وأن أعداد الراغبين في التطوع تتجاوز الحاجة الفعلية. يقول: «لو طلبنا الآن مئة شخص لتنفيذ مهمة معينة، سيتطوّع ثلاثمئة».

أيضاً، يتحدّث عن إيرانيين من مناطق مختلفة أبدوا استعدادهم لتنفيذ عمليات استشهادية ضدّ القوات الأميركية. ويروي أن صحافياً جاء من طهران قال له: «أعطوني زورقاً سريعاً لمواجهة السفن الأميركية، حتى إن لم أعد من المواجهة»، مستدركاً بأن القوات الإيرانية، في الظروف الحالية، «لا تحتاج إلى عمليات استشهادية»، نظراً إلى ما تمتلكه من قدرات عسكرية، متابعاً: «هذه المعنويات موجودة بقوة لدى قواتنا وشعبنا. وحتى لو افترضنا أن الأميركيين استطاعوا يوماً تدمير كلّ قدراتنا العسكرية ولم تبقَ لدينا طلقة واحدة، فعندها تبدأ معركتنا الأساسية الاستشهادية».

ويختتم القائد كلامه بالتأكيد أن فتح مضيق هرمز «لن يتمّ إلا بقرار من القيادة العليا»، قائلاً: «حتى لو استشهدنا جميعاً، سيتصدّى أهالي جنوب إيران للوجود الأميركي في المنطقة، وسيغلقون المضيق بأنفسهم، وسيبقى مغلقاً إلى أن يُصدر قرار السيد مجتبى الخامنئي بفتحه مجدداً».

بدء العدّ العكسي لنهاية الـ60 يوماً

إيران تطلق معركة «الخسائر البيئية»: التعويضات حقّنا

طهران - **محمد خواجوئي**

لا تقتصر معركة مضيق هرمز على الميدان العسكري فحسب، بل تمتدّ لتتجلّى في صورة حرب سرديات محتدمة؛ فبينما يحاول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرض واقع افتراضي يدّعي فيه «السيطرة الكاملة» على ألمز المائي، تشنّ إيران هجوماً مضادّاً مستمرّاً على تلك الرواية، واصفةً إياها بأنها نتاج «معلومات مضلّلة» تعكس ارتباك الإدارة الأميركية.

وفي هذا السياق، جاء ردّ وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، عبر منصّة «إكس»، على المزاعم الأميركية، التي أرجعها إلى «ضعف استخباري» مزمن يؤدّي إلى «سوء تقدير استراتيجي» متكرّر. وحذّر عراقجي القادة الأميركيين من أن «ما هو أسوأ من الأخبار المزيّفة هو المعلومات المزيفة. احذروا»، في إشارة إلى أن واشنطن تبني سياستها على أوهام استخباراتية، تماماً كما فعلت في تقديراتها قبيل الحرب الأخيرة.

ولم يكن الخطاب العسكري أقلّ حدة؛ إذ وصف المتحدّث باسم «مقرّ خاتم الأنبياء المركزي»، إبراهيم ذو الفقاري، مزاعم ترامب بشأن حركة الملاحة في المضيق بأنها «كذبة مفضوحة»، لا تعدو كونها تعبيراً عن «حال الاستعصاء والعجز» التي يعيشها الجيش الأميركي. وأكد ذو الفقاري أن السيادة في «هرمز» هي أمرٌ واقع لا جدال فيه، مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية تدير حركة الملاحة هناك بالكامل، ولا يمكن لأيّ ناقلة نفط أو سفينة تجارية العبور من دون «التصريح والإشراف المباشر» من «الحرس الثوري الإيراني». في الاتجاه نفسه، وبما يعزّز الموقف المتنافر بين رأس الدبلوماسية والقيادة العسكرية، أكد رئيس منظمة «الباسيج» الجديد، حسين طائب، أن المضيق يخضع لإدارة طهران الكاملة، وأن البلاد تمضي في مسارها الأمني والسيادي بعيداً عن ضجيج «الحروب النفسية» الأميركية.

في هذا الوقت، بدا أن واشنطن تواجه أيضاً مشاكل لوجستية تُضاف إلى ما كُشف سابقاً عن نقص الذخائر؛ إذ أفادت تقارير صحافية أميركية بأن ظروف المعيشة على حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» التي ترابط قبالة إيران، تثير مخاوف في شأن وضع القوات على متنها. ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين القول إن واشنطن سترسل حاملة الطائرات «جورج واشنطن» إلى الشرق الأوسط لتحلّ محل «لينكولن». لكن المسؤولين أضافوا أنه «تمّ التخطيط لعملية التبديل قبل إثارة المخاوف بشأن ظروف المعيشة على لينكولن». ومع ذلك، قال وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، إن «واشنطن ستواصل الحصار على إيران طالما تطلّب الأمر». وادّعى «أننا قادرون على مواصلة الحصار على إيران».

التلوّث النفطي في المضيق يمنح طهران مسوغاً حقوقياً لتقاضي رسوم عبور

وبالتوازي مع السجال الإيراني - الأميركي حول مضيق هرمز، أضافت قضية التلوّث النفطي على السواحل الإيرانية والعُمانية بُعداً جديداً إلى الأزمة المفتوحة في المنطقة. فمنذ يومَين، رُصدت بقع نفطية سوداء على السواحل الجنوبية لجزيرة قشم، عند مدخل المضيق، حيث تشير المعطيات المتداولة إلى أن مصدر هذا التلوّث هو سفينة شحن سائب ترفع العلم الليبيري، كانت تعرّضت للاستهداف في الثالث من آب الجاري. قبالة «هرمز»، فيما لا تزال أعمال التنظيف والمعالجة البيئية للآثار الناجمة عن استهدافها مستمرة. وذكرت وكالة «إيسنا» أن مساحة التلوّث المرصودة على السواحل الجنوبية للجزيرة تُقدّر بنحو 32 ألف متر مربع. وبالتزامن مع ذلك، امتدّ تسرّب نفطي آخر من ناقلة تابعة لـ«أسطول الظلّ» الروسي، كانت قد جنحت منذ 30 حزيران الماضي قرب الجزر العُمانية، إلى سواحل السلطنة جنوب المضيق. وتحمل الناقلة نحو 130 ألف طنّ من النفط الخام، فيما توسّعت البقعة النفطية الناتجة من جنوحها، حتى الآن، إلى أكثر من 600 كيلومتر مربع.

ويبدو أن طهران قرّرت تحويل ظهور البقع النفطية تلك، إلى وثائق إدانة قانونية وسياسية. فبالنسبة لإيران، يمثّل هذا التلوّث نموذجاً من آثار عقود من الاستنزاف الذي تسبّبت به السفن والناقلات الأجنبية، ممّا يمنح طهران مسوّغاً حقوقياً للمطالبة بـ«رسوم ترانزيت» وتعويضات بيئية. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، لتربط مباشرة بين الوجود العسكري الأميركي وبين تفاقم التلوّث البحري في الخليج ومضيق هرمز. وعليه، طالب بقائي إدراج «جبر الخسائر البيئية» من قبل الدول المستفيدة من الممرّ المائي، ضمن أيّ ترتيبات مستقبلية لإدارة المضيق.

وتزامن هذا التطوّر مع استمرار المفاوضات الإيرانية - العُمانية لبلورة آلية رقابة جديدة تتجاوز البُعد الأمني لتشمل حماية البيئة، والخدمات البحرية، ومكافحة الجرائم المنظّمة. ومن الواضح أن طهران، التي تربط إعادة فتح «هرمز» بإنهاء الحرب والحصار البحري الأميركي، وجدت في ملفّ التلوّث النفطي ورقة ضغط إضافية؛ فهي تتجنّب تعزّز مواقعها التفاوضي أمام «المجتمع الدولي»، ومن جهة أخرى، تؤسّس لشرعية «النظام الملاحي الجديد» الذي تطمح إلى فرضه تحت إشرافها المباشر، بعيداً عن الوصاية الأميركية التي باتت طهران تصفها بـ«العبء البيئي والأمني» على المنطقة.

وفي ظلّ العدّ العكسي الذي يسبق انتهاء مهلة الـ60 يوماً لمذكرة التفاهم الإيرانية - الأميركية، قبل نهاية الأسبوع الجاري، لا يزال الغموض يكتنف مصير «هدنة» بدت هشّة منذ لحظة ولادتها. ورغم التحرّكات المكثّفة التي تقودها الأطراف الوسيطة، لا سيما باكستان، في محاولة أخيرة لانتزاع تمديد إضافي لـ60 يوماً أخرى، إلا أن الصمت الرسمي ظلّ سيّد الموقف، ما يعكس استمرار استعصاء الحل. وفي هذا الإطار، أكد وزير الخارجية الباكستاني، محمد إسحاق دار، أمس، أن إسلام آباد تبذل جهوداً دبلوماسية دؤوبة في محاولة لخفض التصعيد، إلا أن هذه المساعي تصطدم بجدار من انعدام الثقة.

والواقع أن المذكرة التي وُقّعت في 18 حزيران الماضي، لم تعُد اليوم تتجاوز كونها «حبراً على ورق»؛ إذ تاكلت بنودها وتلاشت مفاعيلها، ما يجعل الحديث عن «انهيار» أمراً واقعاً لا يحتاج إلى تأكيد. وإذ كان مأمولاً من هذا الاتفاق أن يفتح مضيق هرمز، وينهي الحصار البحري، ويمنح طهران استثناءات لبيع نفطها، مع الإفراج عن أموالها المجمّدة، وصولاً إلى إطلاق مفاوضات شاملة حول الملف النووي، فإنه على أرض الواقع، لم يترجَم أيٌّ من هذه الوعود إلى خطوات تنفيذية، مما يكرّس القناعة في طهران بأن واشنطن، كعادتها، لم تكن تبحث عن «تسوية» بقدر ما كانت تسعى إلى «شراء الوقت».

ويُسقط فشل المذكّرة في تحقيق أدنى التزاماتها، ورقة التوت عن التوجّهات الأميركية، ويضع المنطقة أمام احتمالات مفتوحة، لا تبدو إيران، التي أعادت ترتيب بيتها العسكري الداخلي، في خضمّها، في وارد تقديم تنازلات إضافية.

«سنتكوم» تدفع نحو توسيع الهجمات على إيران؟

أفادت «القناة 13» العبرية، مساء أمس، بأن قائد القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، الجنرال براد كوبر، يدفع في اتّجاه استئناف الهجمات على إيران وتوسيعها لتشمل بنى تحتية وطنية، في أعربت فيه الولايات المتحدة عن ثقتها بقدرتها على مواصلة الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية، إلى أجل غير مسمّى. ويأتي ذلك رغم حديث مسؤولين أميركيين، خلال الأسبوع الأخير، عن السعي إلى «إغلاق مختلف الجبهات»، وتثبيت هدوء نسبي قبيل موعد الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة، والمنتظر بعد نحو شهرَين.

وبحسب «القناة 13»، زار كوبر، قبل أيام، إسرائيل، حيث شارك في اجتماع لـ«المنتدى العملياتي الرفيع» في جيش الاحتلال، بحضور رئيس أركان

شكوك أميركية في معلومات إسرائيلية تحدّثت عن تهديد إيراني باغتيال ترامب

الأخير إيال زامير وعدد من كبار القادة العسكريين. وخلال الاجتماع، دعا كوبر إلى «استئناف القتال ضدّ إيران، وتوسيع نطاق الهجمات ليشمل بنى تحتية وطنية، بينها منشآت مرتبطة بصناعات الغاز والنفط والكهرباء». ونقلت القناة عن قائد «سنتكوم» قوله إن استهداف هذه البنى من شأنه أن «يغيّر قواعد اللعبة» ويلحق أذى كبيراً بإيران، وإن «طهران لن تغيّر مواقفها في ظلّ الوضع القائم». وأضافت أن كوبر عرض هذا التوجّه على رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، دان كين، فيما نُقل موقفه أيضاً إلى الرئيس دونالد ترامب. كذلك، أبلغ كوبر كبار ضباط جيش الاحتلال بأن احتمال العودة إلى القتال «مرتفع»، وأن «الولايات المتحدة قد تحتاج إلى تنفيذ هجمات مشتركة مع إسرائيل». وتأتي هذه التسريبات في وقت أعلنت فيه «سنتكوم»، مساء أمس، بدء العمل على تشكيل أول «قوة متعدّدة الجنسيات والمجالات مخصّصة للمسيّرات الهجومية الأحادية الاتجاه». ويواكب هذا التوجّه استمرار الحصار البحري على إيران، الذي قال وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، إن «الجيش الأميركي يمتلك الموارد اللازمة لمواصلته إلى أجل غير مسمّى»، مضيفاً أن «البحرية الأميركية قادرة على الحفاظ على مستوى الانتشار المطلوب، وذلك عبر تناوب السفن الداخلة إلى المنطقة والخارجة منها وفق الحاجة».

في غضون ذلك، كشفت صحيفة «واشنطن بوست» عن شكوك داخل أجهزة الاستخبارات الأميركية في معلومات إسرائيلية تحدّثت عن تهديد إيراني باغتيال ترامب، كانت وراء إجراءات أمنية استثنائية اتُّخذت خلال مغادرة الرئيس الأميركي تركيا الشهر الماضي، بعد مشاركته في قمة «الناتو». ووفق مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين مطّلعين على التقييمات الاستخباراتية، نقلت الحكومة الإسرائيلية المعلومات المتمحورة حول التهديد المزعوم إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه»، لكن «محلّلي الوكالة لم يَجدوا المعطيات مقنعة وأبلغوا مسؤولين في إدارة ترامب بشكوكهم». ووصف أحد المسؤولين المعلومات المشار إليها بأنها إسرائيلية المصدر، وليست نتاجة من عمل استخباراتي أميركي، مشيراً إلى أنها «حظيت بتقييم ذي درجة ثقة منخفضة». كذلك، رأى مسؤول حالي وآخر سابق في الاستخبارات الأميركية أن «نقل إسرائيل التحذير ربّما كان يستهدف التأثير في قرارات ترامب والسياسة الأميركية في المنطقة». وبحسب أحدهما، جاء هذا الإجراء ضمن «نمط أوسع من التقارير الاستخباراتية» الإسرائيلية التي يرى بعض المسؤولين الأميركيين أنها تُستخدم للتأثير في عملية صنع القرار.

لكن، رغم هذه الشكوك، أسهم التحذير في قرار «البيت الأبيض» إخفاء تحرّكات ترامب خلال مغادرته قمة «حلف شمال الأطلسي» في أنقرة، في 8 تموز الماضي. إذ أقلعت طائرة الرئاسة «إير فورس ون»، وعلى متنها صحافيون وموظفون في «البيت الأبيض»، باعتبارها طعماً، فيما نُقل ترامب سرّاً داخل شاحنة مخصّصة لتموين الطائرات إلى طائرة من طراز «C-32A» تابعة لسلاح الجو الأميركي، أقلّته برفقة عدد محدود من كبار مساعديه إلى بريطانيا.

(الأخبار)

كوبر يدفع باتجاه استئناف الهجمات على إيران وتوسيعها لتشمل بنى تحتية وطنية (من الويب)

الحدث

خطط «توطين» الصناعات العسكرية لا فِطام إسرائيلياً عن الدعم الأميركي

يحيى دبوق

حينما وقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أخيراً، أمام ضباط في الاحتياط، ليعلن أن إسرائيل تنوي التحرّر من التبعية، وبناء منظومة تسليح مستقلّة خاصة بها، بدا أنه يعكس حقيقة استراتيجية ثُلاثية الأبعاد، تكشَّفت لإسرائيل في السنوات الثلاث الماضية، من جرّاء حروبها المتواصلة منذ السابع من أكتوبر. يتمثّل البعد الأوّل لهذه الحقيقة في كون الحرب أظهرت لتل أبيب السقف الفعلي لقدرتها، في حين يتجلّى البعد الثاني في أداء الراعي الأميركي نفسه، الذي تبيَّن له أنه دخل المعركة من دون استعداد كافٍ، فاضطرّ إلى العمل لـ«تقليص الخسائر» بدلاً من السعي إلى النصر. أمّا البعد الثالث، فيرتبط بما تراه إسرائيل استعداداً لدى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإبرام اتفاق مع إيران يمنحها طوق نجاة سياسياً واقتصادياً.

على خلفية كلّ تلك الحقائق، بدأت تتبلور في تل أبيب خطط طموحة لضخّ 350 مليار شيكل، أي ما يصل إلى 110 مليارات دولار، في الصناعات الأمنية المحلّية، مع جداول زمنية للتخلّي عن المساعدة العسكرية الأميركية بحلول عام 2039. ويأتي ذلك فيما أظهرت الحرب على إيران أن القتال المُطوَّل لم يستنزف إمكانات المخازن الإسرائيلية فحسب، بل إن المخازن الأميركية نفسها، المُقامة داخل إسرائيل، كانت أضحت فارغة أصلاً، بعدما حوّلت الولايات المتحدة محتوياتها لدعم أوكرانيا في حربها ضدّ روسيا. كما أن مَنْ لا تنساه تل أبيب أن إدارة جو بايدن، على الرغم من دعمها المفتوح لحرب الإبادة، لجأت أحياناً إلى تأخير شحنات الجرافات العسكرية الثقيلة، ومعدّات توجيه القنابل الدقيقة، في محاولة منها لإجبار حليفتها على تعديل سلوكها في غزة ولبنان. واليوم، تتجلّى الصدمة في كون ترامب، الذي خاضت جنباً إلى جنبه الحرب ضدّ طهران، بات يفاوض عدوها، بل ويُظهر استعداداً لمنح «المحور الشيعي» فرصة لتعزيز قوته، في حين أن ما تسمّيه «المحور السنّي» أمسى يتقوّى عبر التعاون الأميركي - التركي.

لكن، هل تفلح الخطط الموضوعة على طاولة صاحب القرار الإسرائيلي اليوم، في تخليص تل أبيب من ربقة التبعية لواشنطن وأخطارها؟ الواقع أن الحلول المطروحة من جانب مراكز الأبحاث والمسؤولين تستبطن هوّة عميقة بين الأمنيات والقدرات، واستسهالاً في التعامل مع المساعدة الأميركية وكأنه بند في موازنة يمكن الاستغناء عنها، في حين أن إسرائيل منضوية في المظلّة الاستراتيجية الأميركية، وهو ما يجعلها شريكاً ضمنياً في استخدام حق النقض في مجلس الأمن وفي المحافل الدولية، وفي المواجهات المرتبطة بحركات المقاطعة والدعاوى أمام المحاكم، فضلاً عن أبحاث التطوير العسكري التي لا تقدر إسرائيل على تحمّل تكاليفها بمفردها، إضافة إلى إحرازها مكانة تجعل دولاً وكيانات سياسية تتطلّع إلى إبرام اتفاقات معها، بوصفها التابع الأكثر صلة بالولايات المتحدة.

في هذا السياق، يقرّ «مركز القدس للاستراتيجية والأمن»، في دراسة أعدّها العقيد احتياط غابي سيبوني، بأن تنويع مصادر الإنتاج والشراء لا يكفل إخراج إسرائيل من دائرة التبعية، بل هو فقط يوسّع أطراف هذه الدائرة، مبقياً تل أبيب رهينة سلاسل إمداد لا تملك السيطرة عليها. وإذ توصي الدراسة نفسها بالتوجّه نحو الهند وكوريا الجنوبية واليابان، فإنها تعترف بأن هذا التنويع لن يكون كافياً لمعالجة المشكلة الجوهرية، نظراً إلى أن أيّ دولة من تلك الدول لن تجرؤ على تحدّي الولايات المتحدة، في لحظة أزمة حقيقية. وكانت أقرّت المسؤولة عن مديرية النمو التابعة لـوزارة الاقتصاد، إلينور يعقوبسون، في «مؤتمر التكنولوجيا الأمنية» الذي نظّمته صحيفة «يديعوت أحرونوت» (شباط 2026)، بأن الحرب كشفت عن نقص حادّ في المواد الخام، مشيرةً إلى أن الصناعات الإسرائيلية الكبرى تعتمد، حينما قبلت، بوجب الاستيراد من أوروبا الشرقية، مبيّنةً أن الفجوة الحقيقية ليست في المهندسين فقط، بل في «أرضيّة الإنتاج» نفسها.

في الإطار نفسه، يشدّد قائد سلاح الجو السابق، اللواء احتياط إيتان بن إلياهو، على ضرورة الحفاظ على المساعدة الأميركية في «المنصّات الكبرى» - ومن بينها الطائرات -، في ما يمثّل اعترافاً ضمنياً بأن إسرائيل يمكنها أن تستقلّ في إنتاج بعض الذخائر والمكوّنات، لكنها ستبقى أسيرة الولايات المتحدة في مجال الأذرع الاستراتيجية الأطول والأكبر التي تحسم الحروب. والجدير ذكره، هنا، أنه في ثمانينيات القرن الماضي، حاولت إسرائيل تحقيق استقلالها في سلاح الجو عبر مشروع «لافي» لتطوير مقاتلة محلية الصنع، لكنّ المشروع، الذي بُذلت فيه جهود وأُنفقت عليه موارد، لم يبصر النور في نهاية المطاف. وعليه، إذا كانت إسرائيل، في ذروة نموّها الاقتصادي، وحين كانت التكنولوجيا أقلّ تعقيداً، عجزت عن إنتاج مقاتلة مستقلّة، فكيف يمكنها اليوم أن تبني منظومات تسليحية متكاملة في عصر تتشابك فيه سلاسل الإنتاج؟

وسبق أن عمّقت إسرائيل بنفسها الكبرى تعتمد، حينما قبلت، بوجب مذكّرة التفاهم الموقّعة في عهد باراك أوباما (عام 2016)، إنفاق المساعدة الأميركية بالكامل داخل الشركات الأميركية، وهو ما أدّى إلى نقل خطوط إنتاج حيوية، من مثل صواريخ القبة الحديدية، إلى المصانع الأميركية. وهكذا، فإن تل أبيب تنازلت عن بنيتها التحتية الإنتاجية في مقابل ضمان المساعدات، في حين أنها تريد الآن استعادتها بقرار سياسي، متجاهلةً أن بناء مصانع للذخائر والمنظومات الدقيقة، يتطلّب عقوداً من التراكم الصناعي والبشري. كما أن الاستقلال التسليحي يقتضي وجود عمق استراتيجي، ومساحة جغرافية، وحجم سكاني، واقتصاد قادر على تحمّل كلفة الحروب الطويلة من دون أن ينهار؛ وهو ما لا تزال إسرائيل تفتقر إليه، على نحو يجعل من الصعب انفصالها عن المصدر الوحيد الذي يضمن بقاءها.

تنويع مصادر الإنتاج والشراء لا يكفل إخراج إسرائيل من دائرة التبعية

انتقادات إسرائيلية واسعة لكلام نتنياهو عن الاستقلال التسلّحي عن أميركا (رون الوبر)

بداية عودة الاغتيالات نتنياهو يغسل صورته بدماء الغزيين

غزة - **يوسف فارس**

تنصّلت إسرائيل مجدّداً من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك عبر ثلاث عمليات اغتيال نفّذتها خلال اليومين الماضيَين، وتَوَّجت بها أسبوعاً من التمهيد الإعلامي لتوسيع هامش عمل جيش الاحتلال في القطاع. وفيما برّرت إسرائيل العمليتين الأوليَين بأن المستهدَفَين فيهما شكّلا تهديداً للقوات المنتشرة قرب «الخطّ الأصفر»، بدا من الصعب إدراج عملية الاغتيال الثالثة تحت الذريعة نفسها؛ إذ هي استهدفت العقيد جمال محمود أبو كميل، محافظ الشرطة المدنية في محافظة غزة، في أثناء تجوّله بسيارته في شارع الرشيد غربي مدينة غزة، في عمق القطاع، وبعيداً عن مناطق «الأصفر». غير أن جيش العدو عاد، مساءً، ليزعم قتله «قائداً من حماس شارك في هجوم 7 أكتوبر».

وتبدو هذه الاستهدافات بمثابة توطئة لاستعادة عمليات الاغتيال على نطاق أوسع، وصولاً إلى التحلّل الكامل من اتفاق التهدئة. وكانت بثّت القنوات الإسرائيلية، على مرّ الأيام الماضية، عشرات التقارير التي زعمت أن عناصر من المقاومة حاولوا اجتياز «الخطّ الأصفر» أكثر من 70 مرّة. وفي هذا السياق، نشرت «إذاعة الجيش» تقريراً مطوّلاً ادّعت فيه أن «الفرق العسكرية العاملة في القطاع تلقّت معلومات عن تجمّع أكثر من 50 مسلحاً من كتائب القسام»، في منطقة قريبة من «الأصفر»، وإن هؤلاء خططوا، خلال الأيام التي قُيّدت فيها عمليات الجيش في غزة، لـ«تنفيذ عملية اقتحام للمستوطنات المحاذية لغزة»، لكن القيود المفروضة على إطلاق النار «حالت دون استهدافهم». وفي اليوم التالي، نفّذ «القناة 15» العبرية تلك المزاعم.

كذلك، احتلّ تقرير مشابه مساحة من تغطية «القناة 12»، فيما استثمر منافس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، نفتالي بينت، السجال حول تقييد العمليات العسكرية في غزة في دعايته الانتخابية. إذ علّق بينت على التقارير المتكرّرة عن تعاظم قوة «حماس» وإعادة ترميم قدراتها، بالقول: «حكومة 7 أكتوبر لم تستفق من الوهم، قطر تدير غزة وحماس تواصل التعاظم. في الحكومة المقبلة سنعلن قطر دولة عدوة ونطردها من غزة ولن ننسحب مليمتراً واحداً من الخط الأصفر، حتى تفكيك حماس بالكامل». في المقابل، ردّ الناطق باسم حركة «حماس»، حازم قاسم، على المزاعم الإسرائيلية، معتبراً أنها «تهدف إلى تبرير خروقات وقف إطلاق النار والتحريض على الحركة». كما جدّدت «حماس» التزامها باتفاق وقف إطلاق النار، داعية الأطراف الدولية والوسطاء إلى إلزام الاحتلال به.

تصعيد محدود ميدانياً يوسّع تدريجياً هامش الخرق الإسرائيلي

ورغم عمليات الاغتيال والقصف الأخيرة، لا يزال مستوى التصعيد في حدود أدنى ممّا كان خلال الشهور الماضية، وهو ما يعزّز التقدير بأن التصعيد المحسوب يحمل أبعاداً رمزية، يسعى عبرها نتنياهو إلى تقديم قرائن ميدانية على رفضه خريطة الطريق الأخيرة، لا سيما وسط تقديره أن الأميركيين يتفهّمون «الضرورات الانتخابية» التي تدفعه إلى مثل هذا السلوك. إلّا أن تجربة الغزّيين مع مسار التصعيد الإسرائيلي، تجعل الانتقال من إطلاق النار على المنازل القريبة من «الخطّ الأصفر»، إلى استهداف الشقق الكبيرة والبنايات المكتظة بالنازحين ومخيمات الإيواء، احتمالاً قائماً. ويعني ذلك أن الباب ربما أصبح مفتوحاً أمام تحلّل إسرائيلي تدريجي خلال الأسابيع المقبلة من الالتزامات التي يفرضها اتفاق وقف إطلاق النار، بما يجعل الموسم الانتخابي في الكيان مرشّحاً لأن يُغسل مجدّداً بدماء الغزيين.

تبدو الاستهدافات الأخيرة بمثابة توطئة لاستعادة عمليات الاغتيال على نطاق أوسع (رون الوبر)

اليمن

«الإصلاح» يطلب وساطة «حماس»
مخاوف من سقوط مأرب

صنعاء - **رشيد الحداد**

مع اشتداد عمليات قوات صنعاء ضدّ الرياض والقوات الموالية لها، واتّساعها، أمس، لتشمل قصفاً لمصفاة تابعة لشركة «أرامكو» في جيزان جنوبي المملكة، تحدّثت مصادر قبلية في مدينة مأرب عن تحريك حزب «الإصلاح» أكثر من وساطة داخلية وخارجية، أبرزها لدى حركة «حماس»، من أجل احتواء التصعيد في المدينة -التي بات الحزب يتخوّف من سعي «أنصار الله» إلى إسقاطها -، من دون أن تسفر تلك التحركات عن أي نتيجة.

وتزايدت مخاوف «الإصلاح» من تعرّض مأرب لهجوم عسكري كبير، وذلك في أعقاب فشل وساطة حركة «حماس» بينه وبين حركة «أنصار الله»، والتي استهدف الحزب عبرها تحييد المدينة التي تحوّلت إلى مركز إمداد كبير للفصائل الموالية للسعودية. وفي هذا الإطار، أكد أكثر من مصدر عسكري مطلع في صنعاء أن قرار التصعيد في مأرب لم يُتَّخذ بعد، من دون أن تستبعد صدور مثل هذا القرار ردّاً على التطورات العسكرية الجارية على الجبهة الجنوبية للمدينة. وكان أكد عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، محمد البخيتي، في تصريحات صحافية، دخول «حماس» على خطّ الأزمة، في حين أعلنت وزارة خارجية صنعاء تلقيها رسالة من رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، خليل الحية، أول من أمس، بحسبه ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ» - نسخة صنعاء.

في المقابل، بحث عضو «المجلس الرئاسي»، محافظ مأرب سلطان العرادة، مع السفيرة الفرنسية لدى اليمن، كاترين قرم كمون، أمس، في اتصال، مستجدات الأوضاع الميدانية في مأرب، واعتبر أن التصعيد الجاري يهدّد المصالح الاقتصادية، في إشارة إلى المصالح النفطية الفرنسية الواقعة في نطاق المحافظة. ويأتي ذلك فيما تصاعدت المواجهات العسكرية بين الطرفين خلال الأيام الفائتة، واشتدّت وتيرتها في الساعات الماضية، خصوصاً في جنوب مدينة مأرب. وتزامن هذا التصعيد مع تواصل الهجمات الجوية التي تنفّذها قوات صنعاء ضدّ مراكز الإمداد العسكري واللوجستي التابعة للسعودية في شمال مأرب المحافظة، ومنطقة العبر التابعة لحضرموت.

وفي حين أكدت مصادر عسكرية مطلعة في صنعاء، أن عدداً من جبهات مأرب تشهد مناوشات منذ أيام، قالت مصادر محلية إن المواجهات الأخيرة، التي اندلعت فجر أمس، استُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، واستمرّت لساعات، وهو ما عزّز مخاوف «الإصلاح» من سقوط المدينة. ويرى مراقبون أن اتساع رقعة المواجهات في محيط مركز المحافظة قد يدفع صنعاء إلى تنفيذ عملية عسكرية واسعة تنتهي بإسقاط المركز، لا سيما وأن تلك القوات تسيطر على 12 من أصل 14 مديرية. ورغم أن الأطراف المناوئة لحركة «أنصار الله» تسيطر على مديرية المدينة ووادي عبيدة فقط، إلا أنها تتمركز في مناطق غنية بالنفط والغاز اللذَين ينتجان من منشأة «صافر» النفطية الواقعة شمال المدينة.

ومع توقف المواجهات في مأرب مطلع عام 2022، ظلّت خارطة السيطرة من دون تغيير؛ إذ بقيت قوات صنعاء في موقع الهجوم، في حين أن الفصائل الموالية للسعودية وتلك التابعة لـ«الإصلاح»، كانت ولا تزال في موقع الدفاع في ضواحي المدينة. ويرى مراقبون أن التغيير الكبير الذي جرى في موازين القوة وقتذاك، يتيح اليوم المجال لـ«أنصار الله» لإحراز تقدّم كبير في الجبهات الواقعة في ضواحي المدينة، والتمدّد جنوباً في جبهات بيحان، التي ستقود الحركة إلى السيطرة على منابع النفط في صافر.

وتتمركز قوات صنعاء في الأطراف الشمالية والغربية والجنوبية لمدينة مأرب، وفي محيط جبال البلق الاستراتيجية المطلّة على المدينة، فضلاً عن سيطرتها على أجزاء من سدّ مأرب، كما تسيطر على مديريات صرواح غرباً، وخطوط التماس مع محافظة الجوف، وتحديداً بالقرب من الحلقين الأحمر والأبيض، والمحرّمات شمالاً. وكانت سيطرت تلك القوات، في عام 2021، على المديريات الجنوبية والجنوبية الغربية كالعبدية وحريب والجوبة. ووفق مصادر محلية، فإن هذه المديريات تشكّل خطّ الدفاع الأول والعمق الجنوبي لمدينة مأرب التي تتحصّن فيها الفصائل الموالية للرياض والتابعة لـ«الإصلاح»، وهو ما يمنح «أنصار الله» هامشاً واسعاً للتقدّم نحو مركز المحافظة من أكثر من اتجاه في آن واحد، في حال قرّرت السيطرة عليه.

وتزامنت المواجهات في محيط مأرب، مع تجدّد هجمات قوات صنعاء ضدّ مخازن أسلحة في معسكر صحن الجن الواقع في ضواحي المدينة الغربية. كذلك، ردّت تلك القوات على اختراق الرياض، بواسطة طيرانها المسيّر، أجواء محافظتَي صعدة والجوف، باستهداف مصفاة شركة «أرامكو» النفطية في منطقة جيزان جنوبي السعودية، مبيّنةً، على لسان مصدر عسكري، أن العملية نُفّذت بواسطة طائرتَين مسيّرتَين، ومتوعّدةً بالردّ على أيّ تصعيد بتصعيد أقوى في العمق السعودي.

تقرير

اجتماع عمّان العسكري
دمشق تعزّز انخراطها في المسار الأميركي

عامر علي

أعاد الاجتماع العسكري الذي استضافته العاصمة الأردنية عمّان، الثلاثاء الماضي، وضمّ قيادات عسكرية من الأردن وسوريا والعراق وإقليم كردستان العراق، بحضور قائد القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» الأدميرال براد كوبر، تسليط الضوء على التحولات التي يشهدها مستوى التنسيق العسكري بين سوريا ودول الجوار. وشارك في الاجتماع، رئيس هيئة الأركان الأردنية يوسف الحنيطي، ورئيس هيئة الأركان السورية علي نور الدين النعسان، ورئيس أركان الجيش العراقي عبد الأمير رشيد يار الله، ووزير شؤون «البيشمركة» في إقليم كردستان شورش إسماعيل، فيما تركّزت المباحثات، بحسب البيانات الرسمية، على أمن الحدود ومواجهة التهديدات العابرة لها، إلى جانب تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التنسيق العسكري.

وفي وقت لم تكشف فيه البيانات الصادرة عن الاجتماع عن مناقشة ملف «قسد» خلاله -رغم تزامنه مع تطورات متسارعة تُسجَّل في هذا الملف-، كما لم تُشِر إلى وجود ترتيبات عسكرية جديدة تتعلّق بشمال شرق سوريا، فإن توقيت اللقاء، وطبيعة المشاركين فيه يضعانه في سياق مسارَين متوازيَين تشهدهما المنطقة منذ أشهر. يتعلّق أولهما بالترتيبات الجارية لإعادة دمج «قسد» ضمن مؤسّسات السلطات الانتقالية -وفق اتفاقَي 29 كانون الثاني-، والتي أدت فيها الولايات المتحدة وإقليم كردستان دوراً كبيراً، والثاني؛ يرتبط بتوسيع التنسيق الأمني والعسكري بين سوريا ودول الجوار ضمن ترتيبات تتصدّرها واشنطن أيضاً.

وإذ يأتي الاجتماع في وقت لا يزال فيه ملفّ دمج «قسد» يواجه تعقيدات عديدة، من بينها أزمة المقاتلات الكرديات وطريقة دمجهنّ، إلى جانب مستوى الإدارة الأمنية والعسكرية الذي سيحظى به الأكراد في مناطق وجودهم التاريخية (شمال شرقي سوريا)، فهو يفتح الباب أيضاً أمام مزيد من التعاون في الملف العسكري، الذي بات لأربيل موقع بارز فيه، موازٍ للموقع العراقي الرسمي.

وإلى جانب ملفّ «قسد»، يجيء هذا الاجتماع في ظلّ استمرار المخاوف المتعلّقة بالحدود العراقية، سواء بسبب ردّة الفعل المتوقّعة من قوات «الحشد الشعبي» على أيّ تدخل سوري محتمل في لبنان بدفع أميركي، أو بسبب الضغوط الأميركية لتشديد مراقبة الحدود ومنع التهريب، الأمر الذي يفسّر رفع مستوى التنسيق العسكري السوري - العراقي في المدة الماضية.

وبالتوازي مع هذا المسار، شهدت الأشهر الفائتة ارتفاعاً في مستوى انخراط المؤسسة العسكرية السورية ضمن اجتماعات وتفاهمات أمنية تقودها الولايات المتحدة. ففي الأول من تموز الماضي، شاركت سوريا في حوار أمني إقليمي استضافته البحرين بقيادة «سنتكوم»، إلى جانب مسؤولين عسكريين من 11 دولة أخرى، بينها الأردن وعدد من دول الخليج ومصر ولبنان واليمن. ووصفت «سنتكوم» الاجتماع المذكور بأنه أول مؤتمر دفاعي إقليمي، تقوده واشنطن بمشاركة عسكريين من سوريا ولبنان، فيما تناولت المباحثات التي تخلّلته البيئة الأمنية الإقليمية والتعاون الدفاعي وأمن الملاحة في مضيق هرمز، إضافة إلى قضايا مرتبطة بالدفاع الجوي والصاروخي وتبادل المعلومات. وبعد نحو ستة أسابيع، حضر كوبر اجتماع عمّان إلى جانب القيادات العسكرية السورية والأردنية والعراقية والكردية، قبل أن يواصل تحرّكاته المرتبطة بالعراق والترتيبات الخاصة بمهمة «التحالف الدولي».

وفي وقت لا توجد فيه معلومات رسمية تربط بين اجتماعَي البحرين وعمّان، فإن مشاركة سوريا فيهما تعكس تطوراً في طبيعة العلاقة العسكرية بين دمشق وواشنطن، ودفعاً نحو المشاركة في اجتماعات أمنية إقليمية أوسع. والجدير ذكره، هنا، أن الولايات المتحدة استبقت حربها على إيران بتقليص مساحة وجودها العسكري، سواء في العراق أو في سوريا، التي انسحبت من جميع قواعدها العسكرية فيها وسلّمتها للسلطات الانتقالية، في وقت استمرّت فيه في إدارة الملف السوري عبر مبعوثها الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، الذي يعمل بالتنسيق مع قائد «سنتكوم».

وبالعودة إلى اجتماع عمّان، بدا لافتاً أن وسائل الإعلام الرسمية العراقية والأردنية وحتى السورية، أشارت إليه باعتباره «رباعياً» -أي مع حسبان وجود ممثّل عن إقليم كردستان العراق-. من دون الحديث عن كوبر، الذي كان وصل إلى عمّان للإشراف على مراسم انتقال قيادة «قوة المهام المشتركة» -عملية «العزم الصلب» (CJTF-OIR)-، التي تتّخذ من الأردن مقراً لها وتتولّى مهام دعم القوات الشريكة في مواجهة تنظيم «داعش» في العراق وسوريا. وشهدت هذه المراسم تسليم اللواء كيفن لامبرت قيادة القوة إلى اللواء البحري ليام هولين، فيما أشار كوبر خلالها إلى دور «العزم الصلب» في «مكافحة الإرهاب» وتعزيز الشراكات والأمن الإقليمي، مشيداً بنقل أكثر من 5700 معتقل من عناصر «داعش» من سوريا إلى العراق خلال مدة قيادة لامبرت.

لا تزال ملامح «اجتماع عمّان» الواسعة قيد التشكّل

وجاء الإشارة إلى كوبر في خبر منفصل تحدّث عن لقاء على هامش الاجتماع بين قائد «سنتكوم» ورئيس «هيئة الأركان المشتركة» الأردنية يوسف الحنيطي. وبحسب الموقع الرسمي لـ«القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية»، فإن الاجتماع جاء «في إطار حرص القوات المسلحة الأردنية على تعزيز علاقاتها مع جيوش المنطقة، وتطوير قنوات التنسيق والتواصل معها، بما يسهم في مواجهة التحديات المشتركة، وحماية أمن الحدود، وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة».

وبينما لا تزال طبيعة الترتيبات التي تبحثها هذه الاجتماعات غير واضحة، فإن تزامنها مع مسار دمج «قسد» وإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية السورية، فضلاً عن تقليص الوجود العسكري الأميركي المباشر، يشير إلى وجود توجه نحو رفع مستوى التنسيق بين سوريا ودول الجوار في الملفّات الأمنية المشتركة. ويضع ذلك «اجتماع عمّان» ضمن مسار أوسع لا تزال ملامحه قيد التشكّل، فيما يبقى مدى ارتباطه بالترتيبات الأميركية الجديدة في سوريا والعراق مرهوناً بالخطوات التالية التي ستتّخذها الولايات المتحدة.

على الموقع

فصل احتراب جديد في ليبيا: التسوية لا تزال بعيدة

السوبر الأوروبي

باريس سان جيرمان بطلاً للسوبر الأوروبي... حصادٌ جديد لمشروعٍ ناجح

رفع فريق باريس سان جيرمان الفرنسي لقب بطولة السوبر الأوروبي بفوزه الاربعاء على نظيره استون فيلا الإنكليزي 2-1. تتويجٌ جديدٌ أكّد مجددًا على نجاح مشروع النادي الباريسي الذي مرّ بمراحل عدة قبل أن يبدأ الحصاد

حسين فحص

بفوزه مساء الأربعاء على أستون فيلا في مدينة سالزبورغ النمساوية، رفع باريس سان جيرمان لقبه الثاني تواليًا في بطولة السوبر الأوروبي، بعد أن تأهّل لخوض الاستحقاق بحصده لقب دوري أبطال أوروبا الموسم الماضي على حساب أرسنال، وهو اللقب الثاني توالياً أيضاً للنادي الباريسي في البطولة الأهم على صعيد الأندية.

هذه الإنجازات، بالإضافة إلى السيطرة شبه التامة على البطولات المحلية في المواسم الماضية، تدل على نجاح مشروع باريس سان جيرمان الطويل الأمد، والذي وصل أوجه مع المدرب الإسباني لويس إنريكي.

مشروع طويل

على مدى العقد ونصف العقد الماضيَين، شهد باريس سان جيرمان واحدةً من أكثر عمليات إعادة البناء جذرية في تاريخ كرة القدم الحديثة.

فمنذ أن استحوذت شركة قطر للاستثمارات الرياضية على «بي أس جيه» في عام 2011، مرّ النادي بمراحل مختلفة وصولاً إلى بناء الكيان الذي أصبح عليه باريس سان جيرمان في نهاية المطاف.

تميّزت السنوات الأولى لشركة قطر للاستثمارات الرياضية بالإنفاق الباذخ، حيث ساهمَ التعاقد مع نجوم عالميين مثل زلاتان إبراهيموفيتش، وتياغو سيلفا، وإدينسون كافاني، ونيمار، وكيليان مبابي، وليونيل ميسي في وضع «بي إس جيه» على الساحة العالمية.

حشد باريس سان جيرمان الموسم الجديد بلقب السوبر الأوروبي

هذه المرحلة أدّت إلى هيمنة النادي الباريسي على الألقاب المحلية، ووصوله إلى أدوار متقدمة في دوري أبطال أوروبا. لكن أحد أبرز أهداف النادي مع مالّكه الجدد المُتمثّل برفع لقب «ذات الأذنَين» ظلّ عصياً على باريس سان جيرمان، بالتوازي مع زيادة التوترات الداخلية في غرف الملابس وخلف المكاتب الإدارية.

وبعد سنوات من الفشل الأوروبي، تحوّل «الهوس» العشوائي للفوز بدوري أبطال أوروبا إلى استراتيجية مدروسة قوامها تحديد نوع كرة القدم التي يجب ممارستها من أجل تحقيق الهدف الأسمى، وتم الاتفاق على ممارسة كرة قدم هجومية تعتمد على اللاعبين الفرنسيين.

ولتحقيق ذلك، استقدمت الإدارة بعضاً من أفضل لاعبي فرنسا، واعتمدت على أبناء الأكاديمية، فيما شكّل التوقيع مع المدرب الإسباني لويس إنريكي كلمة السر وراء نجاح المشروع الجديد.

خلال فترة قصيرة، فرضَ لويس إنريكي الانضباط في باريس سان جيرمان، وهو ما افتقده النادي لسنوات. بالإضافة إلى ذلك، وضعَ إنريكي لمساته الفنية بسرعة، حيث أصبحَ هناك توازن هجومي ودفاعي، مع توزُّع مهام التسجيل على أكثر من لاعب بعد أن كانت تقتصر غالباً على لاعب واحد.

وكان لافتاً تناغم وانسجام اللاعبين داخل وخارج الملعب، من دون وجود مشكلات بين العناصر الإدارية أيضاً كما في السابق. والأهم من ذلك كله، وجود هيكل قيادي مُوحّد، حيث يبرز التنظيم بين الشخصيات الثلاث المحورية في النادي: المدرب لويس إنريكي، والمدير الرياضي لويس كامبوس، والرئيس ناصر الخليفي.

> **هناك تنظيم لافت بين الشخصيات الثلاث المحورية في النادي**

موسمٌ جديد

مع نهاية موسم 2025/2026 وتدشين الموسم الجديد بلقب السوبر الأوروبي، يسعى باريس سان جيرمان إلى الحفاظ على منظومته الأساسية التي عادت عليه بالمجد الأوروبي، مع إقامة بعض التغييرات البسيطة.

خلال الأيام الماضية، تخلّى النادي الباريسي عن المهاجم البرتغالي غونزالو راموس لصالح إي سي ميلان الإيطالي مقابل 74 مليون يورو، كما أنه تخلّى عن المهاجم الفرنسي راندال كولو موانى لصالح يوفنتوس الإيطالي مقابل 41,20 مليون يورو ومتوسّط الميدان الكوري الجنوبي كانغ-إن لي لصالح أتلتيكو مدريد مقابل 40 مليون يورو.

في المقابل، استقدمَ باريس سان جيرمان بعض اللاعبين أبرزهم الجناح الأيمن الفرنسي مانيسيس أكليوشي من موناكو الفرنسي مقابل 50 مليون يورو، والظهير الأيسر الفرنسي لوكاس ديني من أستون فيلا الإنكليزي مقابل 7 مليون يورو. الهدف في موسم 2027/2026 واضح: استمرار السيطرة المحلية على الألقاب ومحاولة حصد لقب دوري أبطال أوروبا للمرة الثالثة توالياً، في إنجاز سيرفع أسهم النادي الباريسي كثيراً بين عمالقة العالم.

أخبار عالميّة

الاتحاد الفرنسي يكشف عن الجهاز الفني للمنتخب

أعلنَ الاتحاد الفرنسي لكرة القدم رسمياً عن التشكيل الكامل للجهاز الفني للمنتخب الأول، بقيادة المدرب زين الدين زيدان.

وضمّ التشكيل الكامل للجهاز الفني للمنتخب الفرنسي: زين الدين زيدان (مدرب المنتخب الأول)، وديفيد بيتوني (مساعد المدرب)، وحميدو مسايدي (مدرب مساعد)، وفابيان بارتيز (مدرب حراس المرمى)، وجريجوري دوبونت (مستشار في مجال الاستراتيجية والأداء)، وستيفان بلانك (مراقب فني)، وفريد تابت (مساعد مدرب محلل بيانات فيديو)، وكليمنت إيبيرت (مساعد محلل الفيديو). وضم الطاقم الطبي، الدكتور هيرفيه كولادي، مع ماكسيم ماتون، اختصاصي علاج طبيعي، بول أوليف، اختصاصي علاج طبيعي، نجيب ريميتا، اختصاصي علاج طبيعي، بيير إيف فروديفال، اختصاصي العلاج الطبيعي، فيليب بويكسل، اختصاصي تقويم العظام، مارك ريتالي، اختصاصي العناية بالقدمين. واستعانَ زيدان بعدد من أفراد جهازه الفني خلال عمله في ريال مدريد، وأبرزهم ديفيد بيتوني وحميدو مسايدي وجريجوري دوبونت.

بلاتيني يُهاجم كرة القدم الحديثة

هاجمَ نجم كرة القدم الفرنسية سابقاً، ميشيل بلاتيني (71 عاماً)، التطورات التي تشهدها كرة القدم العالمية في السنوات الأخيرة، وخاصةً سعي الأندية المستمرّ إلى ضمّ لاعبين أجانب بشكلٍ متزايد. يأتي ذلك منذ التعديلات التي تم إدخالها من أجل تسهيل انتقال اللاعبين بين الأندية، وخاصةً قانون بوسمان الذي تمّ اعتماده منذ عام 1995، ومنحَ اللاعبين حرية أكثر في الانتقال، كما رفع الحظر المفروض على الحد الأقصى لعدد اللاعبين الأجانب في الأندية. وقالَ بلاتيني في حوارٍ مع صحيفة ليكيب الفرنسية، أمس الأربعاء: «لقد سمح قانون بوسمان للجميع بشراء أي لاعب آخر بلا حدود، إنها كارثة على فلسفة كرة القدم».

وأوضحت الصحيفة أن بلاتيني يُرحّب بتحديد سقف للاعبين الأجانب في كل فريق بشكلٍ يضمن فرصاً أكبر للاعب المحلي في المشاركة، بما أنّ بعض الأندية تعتمد بشكلٍ كبير على الأجانب في مختلف المسابقات، ولهذا فهو يطالب باعتماد إجراءات حمائية تضمن للاعب الفرنسي القدرة على إظهار قدراته.

كلمات متقاطعة 5154

افقيا

1- مدينة مصرية سياحية – 2- بحر – لاعب كرة قدم برازيلي شهير معتزل – 3- عاصمة أوروبية – أرخبيل في أوقيانيا – 4- جبل مرتفع شامخ – عبودية – سوّر الحديقة – 5- نعم بالأجنبية – أزال الأثر – 6- آثار جامعة بودية في الهند – مدينة فلسطينية – 7- أحد الوالدين – ما بقي من التماثيل والقلاع في التاريخ – بس الخبز – 8- عملات عربية – للتأوه – 9- طعام المسافر – من الحيوانات – يجري في العروق – 10- ملك إنكليزي

عمودياً

1- رئيس راحل لجمهورية جورجيا – 2- بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل – دولة عربية – 3- خلاف شمال – عائلة مهندس فرنسي أول من صنع آلة طار بها – 4- أقرع الجرس – آلة يُطرق عليها الحديد – 5- أطول أنهر فرنسا – عاصمة أوروبية – 6- تنشقّ الرائحة – مدينة إيرانية – من فقد زوجته – 7- ماركة مفاتيح – يستخرج من الصخر – ثوب بال – 8- منطقة قديمة في آسيا قامت فيها الدعوة العبّاسية – 9- احرف متشابهة – بنهار – 10- مستشار زنوبيا – حرف جر

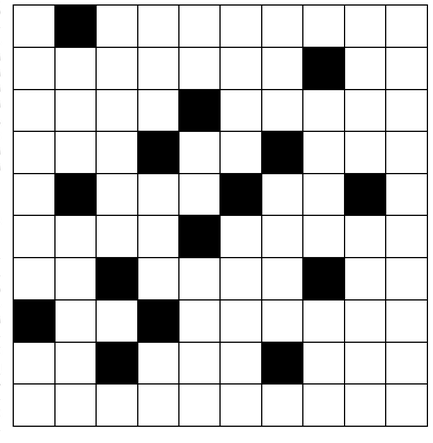

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- حظيرة – عروش – 2- صنين – سكودا – 3- نو – يرقان – 4- أنين – دول – 5- أمي – كي – 6- أكدار – مارش – 7- كارلستاد – 8- رب – م م م م – اب – 9- أراه – ميل – 10- دير الزور

عمودياً

1- حصن الأكراد – 2- ظنون – كابري – 3- ي ي – يندر – آر – 4- رنين – المها – 5- أرسم – 6- سقيم – تموز – 7- عكا – يمام – 8- روند – اد – مر – 9- ود – وكر – اي – 10- شارلي شابلن

sudoku 5154

				9			6	
			1	4				5
	1	3		5			4	9
	6		7				3	2
3		2	5	1			7	
					6			
		6	9	2	5			7
5	2			7			9	
		9		6				8

حلول الشبكة السابقة

4	6	2	3	9	5	1	8	7
8	9	5	2	7	1	6	4	3
1	3	7	8	4	6	5	2	9
2	8	3	7	6	4	9	1	5
6	1	4	9	5	2	3	7	8
5	7	9	1	8	3	4	6	2
7	5	8	4	1	9	2	3	6
3	4	6	5	2	7	8	9	1
9	2	1	6	3	8	7	5	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 451

كلمة السر من 5 حروف: من الأدوات الرياضية

الات – حذاء – زر – سترة – سلة – شراع – شورت – شد – صحن طائر – عصا الهوكي – فن – قبعة – قصبة – قفاز – قرص – كرة – كلة – لوح الثلج – مجذاف – مرْتجة – مظلات – نظارات

م	ت	ا	ر	ا	ظ	ن	ص	ز	د
ر	ز	ق	ص	ب	ة	ر	ا	ي	ح
م	ت	ل	د	ش	ق	ف	ك	ذ	ج
ظ	ا	ف	ج	ا	ق	و	ا	ر	ل
ل	ل	ن	ت	ة	ه	ء	ك	ذ	ث
ا	آ	ر	ق	ل	ج	ر	ف	ا	ل
ت	و	ب	ا	س	ة	ش	ا	ط	ا
ش	ع	ا	ت	ة	ك	ر	ذ	ن	ح
ة	ص	ر	ر	ل	ل	ا	ج	ح	و
ع	ة	ة	ز	س	ة	ع	م	ص	ل

حلول الشبكة السابقة: غلاطية

عملية حسابية 451

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

19	X		٪		=	57
X	■	X	■	X	■	
	X	3	X		=	96
٪	■	+	■	–	■	
	X		٪		=	4
=	■	=	■	=		
38		21		2		

حلول الشبكة السابقة

88	٪	4	X	3	=	66
٪	■	X	■	X	■	
8	X	8	–	5	=	59
+	■	٪	■	X	■	
14	X	2	X	3	=	84
=	■	=	■	=		
25		16		45		

شبكة العنكبوت 451

إعداد نعوم مسعود

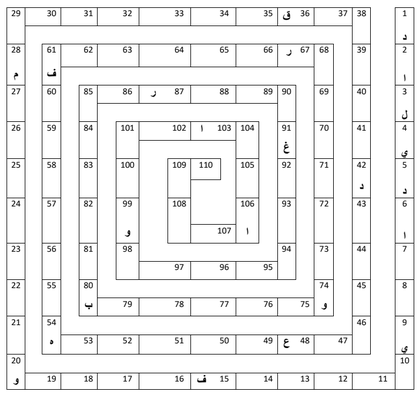

1 – 6 مغنية ايطالية فرنسية راحلة ولدت في مصر
5 – 15 صحيفة بريطانية
14 – 20 من الفاكهة
18 – 29 ملك انكليزي راحل
28 – 33 مدينة في مصر
33 – 42 قائد عسكري قاد الفتح الإسلامي في شبه الجزيرة الايبيرية
41 – 54 إمام شيعي مؤسس الدولة الادريسية في المغرب
54 – 64 شاعر مصري راحل من قصائده « في ظلال الربف »
64 – 67 بلدة لبنانية في قضاء الضنية
67 – 74 وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية
73 – 80 اديب وشاعر لبناني مارس الصحافة له « الفلص المهجور »
80 – 84 مدينة فرنسية
84 – 87 احدى العملات
87 – 90 جزيرة سورية
89 – 99 كاتب وشاعر اميركي راحل له مجموعة قصص بعنوان « الحشرة الذهبية »
98 – 103 دولة اوروبية
102 – 106 بلدة لبنانية تحمل نفس الاسم في قضاءي الشوف وزغرتا
105 – 110 من الازهار

حل شبكة العنكبوت السابقة

برنامج – مجدي الحسيني – نيوكاسل يونايتد – تداول – اولان باتور – تورمالين – ليندا دي سوزا – زايد بن سلطان آل نهيان – يانوكوفيتش – تشرين الأول – لادا – اسبوط – طشقند – قندهار – هارلم – مازوت – ترجمان – نهاري

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5154

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة فرنسية الأغلى ثمناً في تاريخ فرنسا. من أفلامها « شوكولا »

3+4+5+1 = مدينة بلجيكية ■ 9+8+7+2 = جبل أردني ■ 10+11+6 = نفت وكذبت

حل الشبكة الماضية: **بهيج اسماعيل**

مرآة الغرب

بيار بورديو في مواجهة ماركس: من أين تأتي المقاومة؟

يقدم كتاب «العنف الرمزي» لمايكل بوراووي قراءة ماركسية نقدية لسوسيولوجيا بيار بورديو. يفكك من خلالها ترسانته المفاهيمية ويختبر تناقضاتها النظرية، معيداً الاعتبار إلى فاعلية الجماهير والصراع الاجتماعي في صناعة التغيير

سعيد محمد

يحتل بيار بورديو مكانة مرموقة في المشهد الثقافي المعاصر، وتحظى مفاهيمه بحضور واسع في الأوساط الأكاديمية والثقافية العربية. غير أنّ تداول بعض هذه المفاهيم يتحول أحياناً إلى استعمال وصفي يفصلها عن سياقها النظري والنقدي، فتغدو «الرأسمال الثقافي» و«الحقل» و«الهابيتوس» مفردات جاهزة أكثر منها أدوات لتفكيك علاقات السلطة والهيمنة.

من هنا تأتي أهمية كتاب «العنف الرمزي: حوارات مع بيار بورديو» للباحث الماركسي مايكل بوراووي، الصادر بالإنكليزية عام 2019، وقد نقله حديثاً إلى العربية (دار نينوى - 2026) الأكاديمي والباحث هشام روحانا. أظهر روحانا قدرة لافتة على التعامل مع الجمل البورديوية المركبة والمصطلحات السوسيولوجية والماركسية الدقيقة، مقدماً نصاً عربياً يحاول الحفاظ على تعقيد الأصل من دون السقوط في أسر النقل الحرفي، ويتيح للقارئ العربي الاشتباك مع سجال فكري نادر يجمع بين التقدير العميق

> **العنف الرمزي هو القوة غير المرئية التي تجعل علاقات الهيمنة تبدو طبيعية ومشروعة**

لبورديو والنقد الجذري لحدود مشروعه.

ينطلق بوراووي في مشروعه النقدي من مسيرة طويلة في البحث الميداني والنشاط الأكاديمي. فقد كان أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ورئيساً سابقاً للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وأحد أبرز منظّري «علم الاجتماع العمومي»، ذلك المشروع الذي سعى إلى وصل المعرفة السوسيولوجية بالقضايا الحيوية للمجتمع وإقامة علاقة حوارية بين عالم الاجتماع والجمهور خارج أسوار الجامعة.

ومن هذه المنطلقات، يتجه بوراووي إلى تفكيك بنية الفكر البورديوي، من دون إنكار ضخامة إسهاماته في تعرية آليات التمييز الثقافي وفضح الدور الذي تؤديه المؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسة التعليمية، في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية. لكن بوراووي يرفض التوقف عند حدود هذا التشخيص، وينتجه إلى مساءلة النزعة المتشائمة في سوسيولوجيا بورديو، وخصوصاً ضعف المساحة التي تتركها لفاعلية الجماعات الخاضعة وقدرتها على مقاومة العالم الاجتماعي الذي شكّلها.

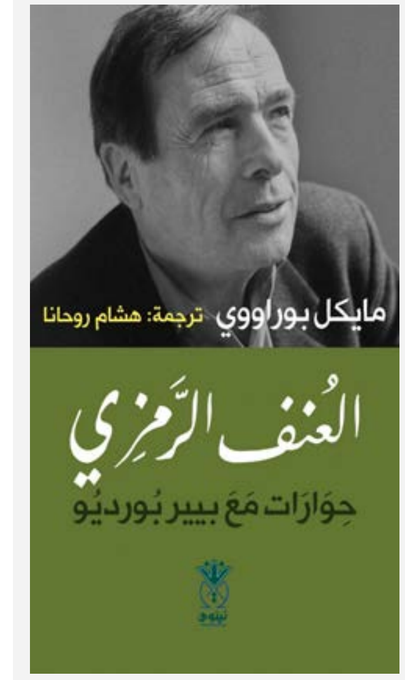

«الهابيتوس»: لماذا تستمر الهيمنة؟

يتمحور هذا الخلاف حول مفهوم الهابيتوس، أي منظومة الاستعدادات والنزعات المكتسبة تاريخياً المترسخة في اللاوعي، والتي توجه الممارسات التلقائية للأفراد وتجعلهم يعيدون إنتاج البنى الاجتماعية وعلاقات الهيمنة التي أنتجتهم في الأصل. ومع ذلك، يرى بوراووي أنّ الاستخدام البورديوي لهذا المفهوم يميل في كثير من الأحيان إلى تفسير استمرارية النظام الاجتماعي بصورة أقوى من تفسير لحظات انكساره، بحيث تبدو الهيمنة أكثر قدرة على إعادة إنتاج نفسها من قدرة الخاضعين لها على مقاومتها.

وتتجسد ذروة الاشتباك المفاهيمي في معالجة الكتاب لظاهرة العنف الرمزي، تلك القوة غير المرئية التي تجعل علاقات الهيمنة تبدو طبيعية ومشروعة حتى في أعين من يخضعون لها. لا يجري الأمر عبر تواطؤ واعٍ بين المهيمِن والمهيمَن عليه، بل عبر استبطان مقولات الإدراك التي يصوغها النظام الاجتماعي نفسه، بحيث يشارك الخاضعون للهيمنة، على نحو عملي وغير واعٍ، في إعادة إنتاج عالم يعمل ضد مصالحهم.

المدرسة بين إعادة الإنتاج والتحرر

يستعرض بوراووي تطبيق بورديو لهذا المفهوم على جهاز التعليم، حيث تظهر المدرسة بوصفها مؤسسة تعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية والثقافية تحت مظلة الجدارة والاستحقاق الأكاديمي. وهنا يستدعي بوراووي المربي والمناضل البرازيلي باولو فريري، ليقيم مواجهة بين تصورين للتعليم: تصور يركز على قدرة المدرسة على إعادة إنتاج علاقات الهيمنة، وآخر ينظر إلى التعليم نفسه بوصفه مجالاً ممكناً لتكوين الوعي النقدي وتحرير المقهورين من خلال الحوار والممارسة.

لا ينكر بورديو إمكان التغيير بصورة مطلقة، لكنه لا يمنح المساحة التعليمية المتنازع عليها المكان النظري الذي يمنحها إياه فريري باعتبارها موقعاً لإنتاج المقاومة. ولذلك، يرى بوراووي أن سوسيولوجيا بورديو أكثر قدرة على تفسير سبب إعادة أبناء الطبقات الخاضعة إنتاج مواقعهم الاجتماعية من قدرتها على تفسير كيف يمكنهم تحدي الثقافة المهيمنة وتغيير قواعد اللعبة نفسها.

يؤسس بوراووي منهجيته السجالية على مبدأ الحوار الجدلي، فيضع بورديو في مواجهة عدد من كبار مفكري التقليد النقدي، من ماركس وأنطونيو غرامشي إلى فريري وفانون ودو بوفوار وسي رايت ميلز. ولا تتمثل غايته في إلغاء بورديو، بل في إظهار ما يمكن أن يكشفه وضع نظريته في مواجهة تقاليد تمنح المقاومة والصراع والفاعلية التاريخية مكانة أكثر مركزية.

غرامشي: حين لا تكون الهيمنة كاملة

يتجلى ذلك بوضوح في المقارنة بين مفهوم العنف الرمزي عند بورديو ومفهوم الهيمنة عند غرامشي. فالهيمنة عند غرامشي لا تعني نجاح الطبقة المسيطرة في استعمار داخل النظام الأبوي، وللطريقة التي يمكن أن تستبطن بها علاقات التبعية وتبدو لها كأنها طبيعية.

يرى بوراووي أنّ بورديو لم يمنح هذا الإرث الفلسفي والنسوي ما يستحقه من اعتراف، بل يعيد في بعض الأحيان صياغة أسئلة سبق أن طرحتها دو بوفوار ضمن لغة سوسيولوجية مختلفة.

تكتسب هذه المقارنة أهميتها من اختلاف الأفق السياسي بينهما أيضاً. في الوقت الذي يشدد فيه بورديو على مدى تجذر الهيمنة الذكورية في الأجساد والتصنيفات والممارسات اليومية، تحتفظ دو بوفوار بمساحة أوسع لإمكان الوعي والتمرد وتجاوز الوضع الذي فُرض على المرأة تاريخياً.

ويشير بوراووي من خلال هذه المقارنة إلى مفارقة أخرى: قد يتحول الحقل الأكاديمي الذي يسعى إلى كشف العنف الرمزي نفسه إلى مجال لممارسته، حين تطمس الأنساب الفكرية أو تُهمش الأصوات السابقة التي مهّدت الطريق لأفكار يقدمها اللاحقون بصياغات جديدة.

سي رايت ميلز: لمن يكتب عالم الاجتماع؟

يمتد خيط السجال إلى عالم الاجتماع الأمريكي سي رايت ميلز. يتشارك ميلز وبورديو في نقد المؤسسات الأكاديمية المنغلقة، وفي التشديد على المسؤولية العامة لعالم الاجتماع، لكنهما يفترقان في تصورهما لعلاقة المعرفة بالجمهور. كتب ميلز بلغة تسعى إلى تجاوز الحدود الضيقة للأكاديمية والوصول إلى جمهور أوسع، بينما تبدو لغة بورديو في كثير من أعماله شديدة التركيب، تعتمد جهازاً مفاهيمياً كثيفاً قد يجعل الوصول إليها عسيراً على غير المتخصصين.

هنا يصبح أسلوب الكتابة نفسه جزءاً من السؤال السياسي الذي يطرحه بوراووي: كيف يمكن لعلم اجتماع يريد فضح الامتيازات والتراتبيات المعرفية أن يتواصل مع الجمهور إذا ظل خطابه محصوراً داخل لغة لا يستطيع فك شيفرتها سوى أصحاب الرأسمال الأكاديمي ذاته؟

ولا يدعو هذا النقد إلى التخلي عن التعقيد النظري، بل إلى مساءلة الشكل الذي تُنتج وتُنقل به المعرفة، وإلى بناء علم اجتماع قادر على الدخول في حوار مع الجمهور بدلاً من الاكتفاء بالحديث عنه.

فانون وبورديو: الجزائر واختبار الثورة

تبلغ المواجهة درجة أخرى من التعقيد حين يضع بوراووي بورديو في حوار مع فرانز فانون من خلال تجربتهما المختلفة مع الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

كان فانون معنياً قبل أي شيء بالسؤال عن كيفية تحطيم البنية الاستعمارية واستعادة المستعمَرين لقدرتهم على الفعل والتاريخ. ومنح في كتاباته الفلاحين والفئات المهمشة، التي لم يكن الماركسيون التقليديون يرون فيها دائماً القوة الثورية الأساسية، دوراً مركزياً في عملية التحرر الوطني. كما رأى في العنف الاستعماري بنية لا يمكن فهم العنف المضاد للمستعمَرين خارجها.

أما بورديو، فقد تناول المجتمع الجزائري بوصفه عالماً تعرّض لصدمة عميقة بفعل الاحتلال وبين فانون أكثر تعقيداً من مواجهة بسيطة بين ثائر وإصلاحي.

وهذه واحدة من مزايا كتاب بوراووي الأساسية: هو لا يسمح للقارئ بأن يستريح داخل سلطة اسم بورديو، بل يدفعه باستمرار إلى اختبار مفاهيمه أمام تقاليد فكرية مختلفة ومعايير سياسية أكثر تشدداً في سؤال المقاومة والتحرر.

السؤال الذي يبقى: من أين تأتي المقاومة؟

مع ذلك، لا يتمثل مشروع بوراووي في إسقاط بورديو أو إعلان بطلان سوسيولوجياه. فو يعترف على امتداد سجالاته بالقوة الاستثنائية للأدوات التي صاغها بورديو لفهم إعادة إنتاج الطبقات والامتيازات، والعلاقة بين الثقافة والسلطة، والبنية الخفية للحقول الاجتماعية. لكن هذه القوة نفسها تفتح باب الاعتراض: كلما ازدادت قدرة نظرية ما على تفسير كيفية إعادة إنتاج الهيمنة، ازدادت حاجتها إلى تفسير اللحظة التي يتوقف فيها الناس عن إعادة إنتاجها.

من هنا يستعيد بوراووي الإرث الماركسي والغرامشي لا بوصفه بديلاً ميكانيكياً من بورديو، بل بوصفه مصدراً لسؤال ظل ضعيف الحضور في السوسيولوجيا البورديوية: من أين تأتي المقاومة؟ كيف يتحوّل المحكومون من حاملي تصنيفات النظام إلى منتجين لرؤية أخرى للعالم؟ وكيف يصبح الحس العملي وعياً سياسياً؟ وكيف تتحول جماعات مشتتة إلى قوة اجتماعية قادرة على تعديل قواعد الحقل، أو حتى كسر الحقل ذاته؟

تشكل ترجمة هشام روحانا لهذا الكتاب إضافة مهمة إلى المكتبة العربية لأنها تتيح للقارئ الدخول إلى بورديو من باب غير مألوف: لا بوصفه مرجعاً ينبغي استهلاك مصطلحاته أو ترديدها، ولا خصماً ينبغي التخلص منه، بل مفكراً كبيراً لا تظهر قيمة مشروعه كاملة إلا حين يوضع تحت ضغط النقد.

لقد نجح بوراووي في زحزحة بورديو عن موقع المرجع الذي يُستشهد به إلى موقع المفكر الذي ينبغي مساءلته، فأعاد طرح أسئلة الفاعلية والوعي والصراع الطبقي والمقاومة في قلب سوسيولوجيا الهيمنة.

وهنا تكمن قيمة الكتاب الأكثر راهنية: هو يدعو إلى علم اجتماع يحتفظ بأدوات بورديو الدقيقة في تشريح السلطة الرمزية، لكنه لا يقبل أن تتحول قدرة الهيمنة على إعادة إنتاج نفسها إلى قدر تاريخي مغلق. علم اجتماع يرى في البنى الاجتماعية قوةً حقيقية، من دون أن يحوّلها إلى سجن أبدي، وفي «الهابيتوس» تاريخاً متجسداً، من دون أن يجعله مصيراً، وفي الجماهير ذواتاً صنعتها علاقات الهيمنة، لكنها قادرة أيضاً، تحت شروط تاريخية وسياسية معينة، على مقاومتها وإعادة صناعة العالم.

بيار بورديو (فيديريكو أريستيمونيو)

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 14 آب 2026 العدد 5850

مرآة الغرب

سوق العمل تحت رحمة الذكاء الاصطناعي
الشباب في طابور البطالة

علي سرور

لطالما واجه الشباب والشابات تحديات جمّة في مسعاهم للحصول على وظيفة، لكنّ الأرقام الحديثة تكشف بروز صعوبات جديدة. فلم تعد المنافسة على الوظائف محصورة بمرشّحين من الجنس البشري، إذ دخل على هذا الخطّ منافس لا يحتاج إلى راتب أو إجازة أو تأمين صحي، ولا يتوقّف عن العمل عند انتهاء ساعات الدوام. فالذكاء الاصطناعي استحال خياراً منطقياً للمؤسسات الساعية إلى خفض الكلفة وتوسيع هامش الأرباح، مستفيداً في الوقت نفسه من قدرته على معالجة كمّ هائل من المعارف والبيانات التي راكمتها البشرية.

وبينما يُطلب من الأجيال الجديدة أن تتسلّح بالمهارات وتواكب التكنولوجيا، تتراجع في المقابل قدرة الاقتصادات على توفير فرص عمل مستقرة ولائقة. وتكشف هذه المفارقة جانباً من ملامح المستقبل في زمن التحوّل الرقمي، حيث التكنولوجيا تتقدّم بوتيرة متسارعة، فيما يجد العمّال أنفسهم أمام سوق أكثر هشاشة، وتتراكم مكاسب الإنتاج في أيدي قلّة تملك رأس المال والتقنيات.

عشرات ملايين الشباب خارج سوق العمل

ارتفع معدل البطالة العالمية بين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً إلى 12.4 في المئة عام 2025، وفق تقرير منظمة العمل الدولية الذي حمل عنوان «الاتجاهات العالمية لتشغيل الشباب 2026». ويُترجم ذلك بأنّ نحو 67 مليون شاب حول العالم من هذه الفئة العمرية، كانوا بلا عمل العام الماضي. ونقلت «رويترز» أن التقرير حذّر في الوقت نفسه من أنّ ضعف خلق الوظائف وتراجع جودتها يضيفان أعباء جديدة على

الجيل الداخل حديثاً إلى سوق العمل.

ولا تختزل البطالة حجم الأزمة، فقد تجاوز عدد الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتلقّون تدريباً 257 مليوناً، أي نحو خُمس شباب العالم. وتبدو الأزمة أكثر حدّة في المنطقة العربية، حيث بلغ معدل بطالة الشباب 26.2 في المئة، فيما سجل شمال أفريقيا 22.6 في المئة، وفق المنظمة الدولية.

في الوقت نفسه، يدخل الذكاء الاصطناعي إلى سوق العمل بوتيرة متسارعة، مهدداً خصوصاً بعض الوظائف المكتبية والمبيعات والأعمال متوسطة المهارات التي شكّلت، تقليدياً، بوابة الدخول الأولى إلى الحياة المهنية. وتقدّر منظمة العمل الدولية أنّ 6.1 في المئة من الوظائف التي يشغلها الشباب معرّضة بدرجة مرتفعة لتأثير الذكاء الاصطناعي.

حين تنتج الآلة أكثر... لمن تذهب الثروة؟

لا يُنظر إلى المسألة باعتبارها معركة بين الإنسان والآلة، بل بين أنماط مختلفة من ملكية التكنولوجيا وتوزيع عوائدها. فمنذ ماركس، ظلّ السؤال المركزي من يملك وسائل الإنتاج، ومن يستفيد من زيادة الإنتاجية.

وفي كتاباته عن الأتمتة ومستقبل العمل، يذهب الباحث نيك سرنيسك إلى أن التكنولوجيا يمكن أن تقلّل الحاجة إلى العمل البشري، لكن ذلك لا يعني تلقائياً تحرّر الإنسان، فالنتيجة تتوقف على كيفية توزيع مكاسب الإنتاجية. أما ديفيد غريبر، فقد انتقد في كتابه «الوظائف العبثية» اقتصاداً يستمر في خلق أعمال تفتقر إلى المعنى حتى مع ارتفاع الإنتاجية.

لذلك، لا تكمن المفارقة في قدرة الذكاء الاصطناعي على إنجاز المزيد في وقت أقل، بل في توجيه ثماره نحو تعظيم أرباح الشركات، عوضاً من تسخيرها لتقليص ساعات العمل، وتحسين الأجور، وتوسيع مظلّة الحماية الاجتماعية. ومن هذا المنظور، تتجاوز أزمة البطالة المتفاقمة بفعل الأتمتة كونها مشكلة اجتماعية واقتصادية، لتتداخل معها المصالح السياسية والنفوذ المتنامي للنخب التي تمسك بمفاتيح التكنولوجيا في وادي السيليكون.

وهنا يُطرح السؤال الأوسع: هل تُوجَّه التقنيات الحديثة بما يضمن رخاءً أوسع للبشرية، ويتيح توزيع مكاسب الإنتاجية على نحو أكثر عدلاً، أم تتحوّل إلى أداة جديدة لتراكم الثروات وتعزيز نفوذ الشركات العملاقة، بحيث يصبح التقدّم التقني امتيازاً لقلة، فيما تُترك كلفته الاجتماعية على عاتق الأكثرية؟

على بالي

أسعد أبو خليك

وهكذا، ألغى المجلس النيابي عقوبة الإعدام، والقوانين التي تأتي فجأةً إلى مجلس النواب، ويتنطّح-أيضاً فجأةً-نواب التغيير للدفاع عنها، تشي دائماً بأجندة من الخارج وأوامر إمّا أميركيّة أو أوروبيّة أو خليجيّة. كان الهدف منها إنقاذ حياة حلفاء للنظام السوري الجديد في دمشق، ولهذا تحدّث عبد الرحمن البزري عن «تأييد 23 نائباً سنيّاً». ثم أقحم رئيس حكومة لبنان «الطائفة السنيّة» برمّتها في مشاجرته مع وزير الدفاع. لا يمكن لنا في الحُكم على هذه الحكومة افتراض النيّة الحسنة أو الدوافع الإنسانيّة المحض. ولبنان، «مُقلٌّ» في تطبيق عقوبة الإعدام مقارنةً بالدول العربيّة. السعودية وإيران تعدمان بالمئات سنويّاً فيما أعدمَ لبنان 53 شخصاً بين 1943 و2016، حسب أرقام «الدوليّة للمعلومات». ولبنان، للإنصاف، لم يشنق إلّا بالمساواة بين الطوائف تحقيقاً لتفاهمات الميثاق الوطني. وكان المشنوق المسلم يجاور المشنوق المسيحي كي يتعانق الصليب والهلال في مشهد وحدة وطنيّة يعتزّ به شعب لبنان. لن يتغيّر شيء بعد القانون، إذ إنّ لبنان عطّل قبل أكثر من عشر سنوات تطبيق العقوبة. وكان سليم الحصّ أوّل سياسي لبنان يرفض التوقيع على عقوبة الإعدام: عارضها في المبدأ. نصدّق دوافع سليم الحصّ ولا نصدّق حُسن دوافع هذه السلطة البعيدة كلّ البعد عن القيم الوطنيّة والإنسانيّة. وإسرائيل لم تلغِ عقوبة الإعدام لكن آخر إعدام عندها كان في عام 1962. وإسرائيل غالباً ما تقتل في يوم واحد، من العرب، أكثر ممّا يُعدَم في سنة في السعودية أو إيران. ودول الغرب (باستثناء أميركا وبلاروسيا) ألغت العقوبة لكنّها لم تمتنع عن ارتكاب عمليّات قتل حول العالم، أو في الداخل عبر الشرطة الوحشيّة. إسرائيل أكثر دولة ارتكبت اغتيالات في العالم منذ الحرب العالميّة الثانية، وتكادُ أن تُطالَب إسرائيل بتطبيق عقوبة الإعدام لأنّ الوصول إلى إصدار حُكم بالإعدام يحتاج (نظريّاً) إلى مسار قانون معقّد وغير قصير. إسرائيل تفضّل أن تصدر عقوبة الإعدام بدقائق من قِبل عناصر الجيش والشرطة ضدّ العرب حصراً. دول الغرب ترتدي إلغاء العقوبة كزيّ إنساني فيما يستمرّ سجلّها في الوحشيّة.

المفكرة

جدارية تخلّد مفقودي الحرب

■ بعد سنوات من الانتظار والبحث، تتحول قضية المفقودين في لبنان إلى مساحة فنية تستعيد حكايات الغائبين وتُبقي أسماءهم حاضرة في الذاكرة. إذ تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى احتفال كشف «جدارية المفقودين»، يوم الأربعاء 19 آب (أغسطس)، بمحاذاة مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الحمرا. الجدارية عمل فني يستحضر قصص الأشخاص الذين فُقدوا خلال النزاعات، ويمنح عائلاتهم مساحة جديدة للتذكّر والمطالبة بالإجابات. ويقام الاحتفال في مناسبة ذكرى اعتماد القانون 105، الذي أرسى الإطار القانوني لإنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً. وتجمع المناسبة ممثلين عن سفارات وشخصيات من الوسطين الإعلامي والفني، إلى جانب جهات فاعلة في المجال الإنساني، في لقاء يربط بين الفن والذاكرة والعمل من أجل حقوق العائلات. وتأتي الجدارية كوسيلة لإبقاء قضية المفقودين حاضرة في المجال العام، وتحويل الغياب من حالة صامتة إلى حكايات يمكن رؤيتها وتذكّرها.

احتفال كشف «جدارية المفقودين»: الأربعاء 19 آب (أغسطس) - الساعة 6:00 مساءً - «مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر» (الحمرا). للاستعلام: 03/223834

آن - ماري سلامة: عن ماض لا شفاء منه

■ تعود آن - ماري سلامة إلى الخشبة في مونودراما «الحبل»، التي كتبتها وتمثّلها، فيما يتولى هشام زين الدين إخراجها ودراماتورجيتها.

المسرحية، التي تعرض في 28 آب (أغسطس) على خشبة مسرح «الأتينيه» في جونية، تنطلق من علاقة الأم بابنتها لتفكك أثر الحب حين يتحول إلى أداة للسيطرة، وتصبح الطاعة شرطاً للقبول، فيما يحمل الطفل إلى مرحلة النضج آثاراً يصعب التخلص منها. ومن هنا، تستعيد الشخصية على الخشبة ذاكرة الطفولة وهي تحاول أن تفهم ما حدث لها وأن تعيد رسم حدود علاقتها بذاتها وبالآخرين.

وتستند سلامة في بناء الشخصية والعالم النفسي للعمل إلى بحث في سير وتجارب عدد من الشخصيات المعروفة التي أخفت الشهرة والنجاح خلفهما أزمات ومعاناة شخصية. وقد رافق الطبيب النفسي روجيه بخعازي المشروع بصفته مستشاراً، في محاولة لضبط المعالجة النفسية وتحويلها إلى مادة مسرحية من دون الوقوع في التبسيط أو التنميط.

«الحبل»: الجمعة 28 آب (أغسطس) - الساعة 8:30 مساءً - مسرح الأتينيه (جونية). للاستعلام: 09/912321

الأقحوان لا يكفي للحب

■ في أمسية تجمع الشعر باللقاء المباشر مع الجمهور، تستضيف بعلبك الشاعرة هبة علاء الدين لتوقّع مجموعتها الشعرية «لا يحبّني الأقحوان»، الصادرة عن دار «كاف للنشر والتوزيع»، يوم السبت 15 آب (أغسطس)، في مقهى «بالبعلبكي».

تأتي الأمسية بدعوة من «اللقاء الثقافي في بعلبك» ودار «كاف للنشر والتوزيع»، وتتخللها كلمة لمدير دار «كاف» الشاعر والأكاديمي كميل حمادة، وقراءة في الديوان يقدمها الشاعر علي الرفاعي، إلى جانب قراءات شعرية لهبة علاء الدين وأسئلة مفتوحة مع الحضور، فيما تتولى ريم الرفاعي تقديم اللقاء. ويُختتم الحفل بتوقيع الديوان.

توقيع «لا يحبّني الأقحوان»: السبت 15 آب (أغسطس) - الساعة 5:00 عصراً - «مقهى بالبعلبكي» (ساحة خليل مطران، بعلبك). للاستعلام: 01/999068

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com